إبـادة التـعليم والإبادة الجماعية في قطاع غزة:

تقييم، شهادات، وتحليل قانوني

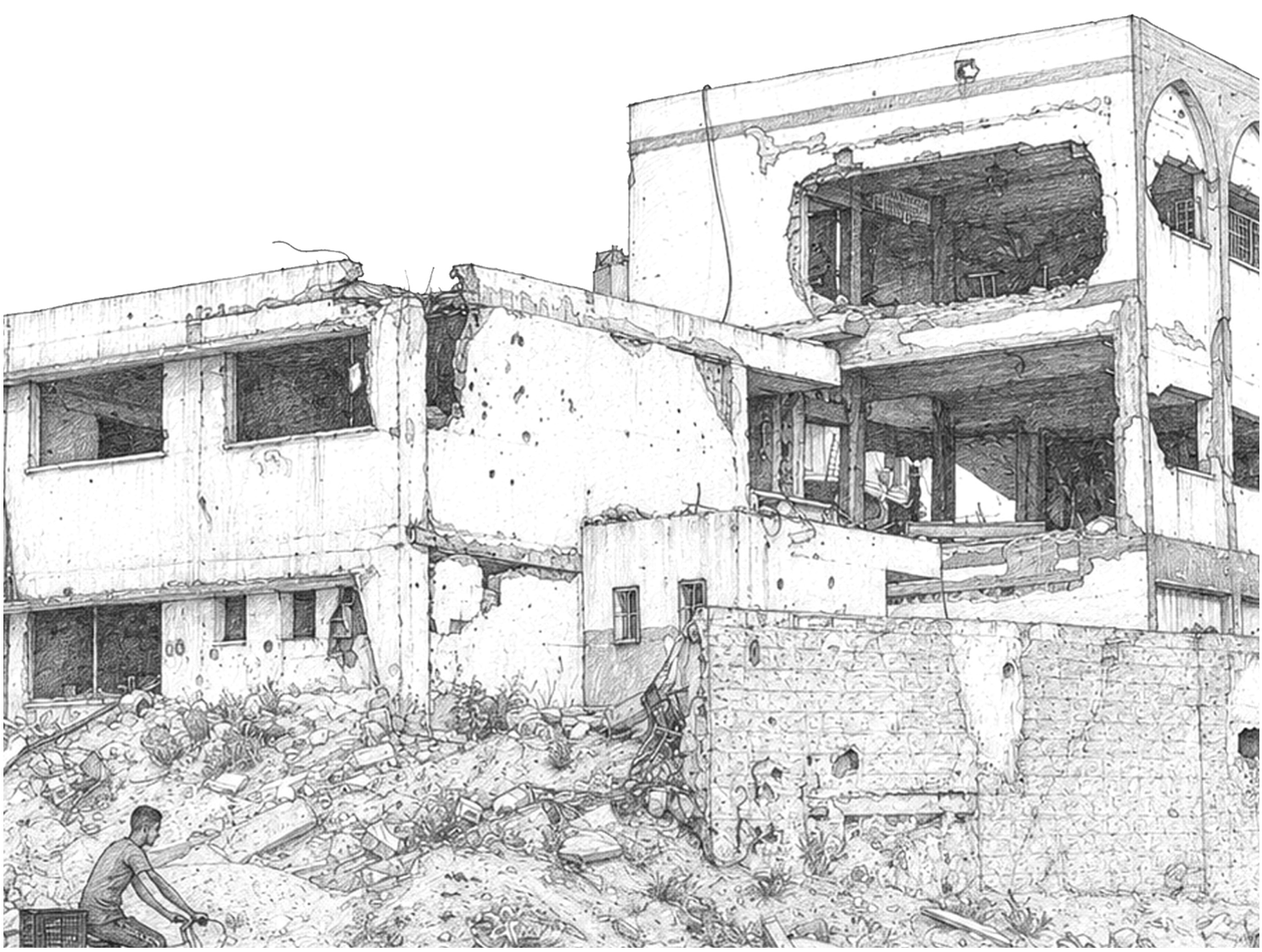

جدول المحتويات

المقدمة: الإبادة التعليمية بوصفها إبادة جماعية

ا. أنماط الإبادة التعليمية

أ. قتل واغتيال أساتذة الجامعات والمعلمين، والطلاب، والعاملين، والإداريين

ب. إلحاق أذى نفسي أو جسدي جسيم بأساتذة المدارس والجامعات، والطلاب، والعاملين والإداريين

ج. إلحاق ظروف معيشية مدمرة:

ج.ا. النزوح القسري
ج.2. تدمير مراكز الإيواء في المدارس
ج.3. سوء التغذية والتجويع

2. الإبادة التعليمية كنمط من السلوك يشير إلى توافر قصد ارتكاب إبادة جماعية

أ. تدمير المرافق والموارد الثقافية والتعليمية

ب. دمار البنية التحتية وإعاقة إعادة الإعمار:

ب.ا. الحصار على قطاع غزة

ب.2. الأثر على الوصول إلى التعليم

ب.3. الأثر على الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال الأيتام

3. الخلاصة

المقدمة: الإبادة التعليمية بوصفها إبادة جماعية

أسفر أكثر من عامين من الإبادة الجماعية عن تدمير منهجي لنظام التعليم الفلسطيني في قطاع غزة، في إطار نمط متعمد ومقصود من الإبادة التعليمية، التي تجاوزت تدمير الحاضر لتستهدف أيضًا تقويض مستقبل جيلٍ فلسطيني بأكمله، بما في ذلك قياداته الأكاديمية والتربوية والفكرية. يستند هذا التقرير إلى تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر عام 2025 بعنوان "أصوات من الإبادة"، ويُبيّن أن إسرائيل ارتكبت الإبادة التعليمية بوصفها جزءًا لا يتجزأ من جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة ضد سكان قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023. ويتناول التقرير خمسة أنماط من الإبادة التعليمية، وهي: قتل واغتيال أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والمدارس، والطلاب، والعاملين والكوادر الإدارية؛ إلحاق الأذى الجسدي والنفسي بأعضاء الهيئات التدريسية والطلاب والعاملين والكوادر الإدارية؛ تدمير المرافق التعليمية؛ تعطيل إنشاء منشآت تعليمية جديدة؛ واتباع ممارسات تؤثر بصورة غير متناسبة في الطلاب.

يُعدّ التعليم عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على هوية الجماعة، وذاكرتها الجمعية، وتقاليدها الاجتماعية. ويصف مصطلح "الإبادة التعليمية" النهج المتعمد الذي تنتهجه إسرائيل لتدمير التعليم، رغم إدراكها التام لدوره الجوهري في صون وجود الشعب الفلسطيني واستمراريته.[1]

وفقًا للمادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها:

تعني الإبادة الجماعية أي فعل من الأفعال التالية، يُرتكب بقصد التدمير الكلي، أو الجزئي لجماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية، بصفتها هذه:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة؛

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي جسيم بأعضاء من الجماعة؛

(ج) إخضاع الجماعة عمدًا لظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا؛ [...]

يُبيّن هذا التقرير كيف تستهدف إسرائيل، من خلال حملتها للإبادة التعليمية، تدمير النظام التعليمي، إلى جانب المقومات الثقافية والاجتماعية التي تشكّل أساس الهوية الفلسطينية. كما يُبرز الأثر التراكمي للإبادة التعليمية، الذي لا يقتصر على آثارها المباشرة على جميع مستويات سير عمل المجتمع، بل يمتد إلى إحداث آثار مدمّرة تطال الأجيال القادمة.

1- أميرة أحمد وإد فوليامي، «في غزة، المدارس أيضًا تموت»، الغارديان، 10 يناير 2009، https://www.theguardian.com/world/2009/jan/10/gaza-schools تاريخ الاطلاع: 21 ديسمبر 2025. وقد صاغت هذا المصطلح الباحثة الفلسطينية البروفيسورة كرمة النابلسي.

في سبتمبر 2025، أكد المركز أن الحرمان المستمر لأطفال قطاع غزة من حقهم في التعليم يشكّل جريمة ممنهجة ترقى إلى أحد أفعال الإبادة، وتهدف إلى القضاء على مستقبل الأجيال الفلسطينية.[2] وفي يناير 2026، أفاد المركز بشأن أثر هذه الجريمة على النساء، موضحًا كيف أدت إلى تعطيل مسيرتهن التعليمية، وتعميق التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وحرمان جيل بأكمله من حقه في المعرفة ومن أن يصبح أفرادًا فاعلين ومنتجين في المجتمع.[3]

كانت نية إسرائيل تدمير التعليم في قطاع غزة واضحة منذ بداية حرب الإبادة الجماعية التي تشنها على القطاع. ففي أبريل 2024، أعرب خبراء أمميون وحقوقيون عن قلقهم إزاء الإبادة التعليمية في القطاع، مشيرين إليها باعتبارها "الطمس الممنهج للتعليم من خلال الاعتقال والاحتجاز أو قتل المعلمين والطلبة وأعضاء الطواقم التعليمية وتدمير البنية التحتية التعليمية."[4] وفي ذلك الوقت، وبعد مرور ستة أشهر فقط على بدء الإبادة الجماعية، أفاد خبراء أمميون بأن إسرائيل قتلت نحو 6300 طالب و300 معلم وأكثر من 100 أستاذ جامعي.[5] كما استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الجامعات الاثنتي عشرة كافة، بما فيها الجامعة الإسلامية في غزة، ما أدى إلى تدمير المكتبات والمراكز الثقافية والأرشيفات التي تضم توثيقًا نادرًا للطرد القسري والتهجير الذي تعرض لها الشعب الفلسطيني خلال نكبة عام 1948. واصلت وتيرة هذه الهجمات بالتصاعد. ففي يوليو 2026، وثّق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مقتل نحو 20,051 طالبًا على يد قوات الاحتلال ، إضافة إلى مقتل أكثر من 830 من المعلمين وأفراد الطواقم التعليمية، ونحو 194 من المفكرين والأكاديميين والباحثين خلال الإبادة الجماعية.[6] في أكتوبر 2025، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بأن نحو 92% من المدارس ستحتاج إلى "إعادة إعمار كاملة أو إعادة تأهيل كبيرة حتى تصبح صالحة للعمل من جديد."[7]

يتجلى طابع الإبادة الجماعية للإبادة التعليمية بوضوح في الأهمية المحورية للتعليم بوصفه أحد الركائز الأساسية التي صاغ من خلالها الشعب الفلسطيني هويته الجمعية، ولا سيما منذ نكبة عام 1948. ولا يقتصر الدمار الذي ألحقه الاحتلال بقطاع غزة على تدمير البنية التحتية المادية، بل يمتد إلى إلحاق الأذى بالأفراد، وبذلك تكشف عن الهدف الأيديولوجي والغاية من وراء سياسات الاحتلال، والمتمثل في حرمان الشعب الفلسطيني من مقومات بقائه والقضاء على وجوده، وقطع صلته التاريخية بوطنه، وتقويض مستقبله. ومن خلال محو السجلات التاريخية والمؤسساتية، وإعاقة أي فرص لجبر الضرر وإعادة البناء، تقوض ممارسات الاحتلال الشروط اللازمة لاستمرار بقاء السكان في وطنهم.

2- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، « الإبادة التعليمية: أطفال غزة يدخلون عامهم الثالث بلا مدارس»، 11 سبتمبر 2025،
https://pchrgaza.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%a3%d8%b7%d9%81%d8%a7%d9%84-%d8%ba%d8%b2%d8%a9-%d9%8a%d8%af%d8%ae%d9%84%d9%88%d9%86-%d8%b9%d8%a7/

3- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، «إستهداف التعليم في غزة ضمن جريمة إبادة ممنهجة»، 17 يناير 2026،
https://pchrgaza.org/ar/%d8%a5%d8%b3%d8%aa%d9%87%d8%af%d8%a7%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%85-%d9%81%d9%8a-%d8%ba%d8%b2%d8%a9-%d8%b6%d9%85%d9%86-%d8%ac%d8%b1%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%a5%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%a9/

4- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، «خبراء أمميون يعربون عن قلق بالغ إزاء "الإبادة التعليمية" في غزة»، 18 أبريل 2024،
https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/04/un-experts-deeply-concerned-over-scholasticide-gaza

5- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، «خبراء أمميون يعربون عن قلق بالغ إزاء "الإبادة التعليمية" في غزة»، 18 أبريل 2024.

6- مقابلة أجراها المركز مع الدكتور إسماعيل الثوابتة بتاريخ 16 يوليو 2026.

7- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «لمحة عن الآثار المُبلّغ عنها: قطاع غزة»، 29 أكتوبر 2025،
https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/04/un-experts-deeply-concerned-over-scholasticide-gaza

تكمن أهمية التعليم بوضوح في الحماية التي يكفلها له القانون الدولي.[8] ومن خلال مفهوم الإبادة التعليمية، يتضح أن إسرائيل انتهكت التزاماتها القانونية بصورة منهجية وعلى مدى عقود، حتى قبل السابع من أكتوبر 2023 .فمنذ السنوات الأولى للاحتلال عام 1967، دمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية وألحقت بها أضرارًا بصورة متكررة. ويُظهر التوثيق الذي أجراه المركز أنه بين عامي 2000 و2004 وحدهما، دُمِّرت ما لا يقل عن 73 مؤسسة تعليمية في قطاع غزة خلال الهجمات العسكرية الإسرائيلية.[9] وخلال الحرب على قطاع غزة في عامي 2008–2009، قصفت قوات الاحتلال وألحقت أضرارًا بالعديد من المدارس الحكومية والخاصة، بما في ذلك مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).[10] وخلصت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة عام 2009 إلى أن هذه الهجمات أعاقت قطاع التعليم بصورة كبيرة، وأعربت عن قلقها إزاء الانتهاكات التي طالت القانون الدولي الإنساني، ولا سيما القواعد المتعلقة بحماية الأعيان المدنية.[11] ويُظهر الطابع المتكرر والثابت لهذه الهجمات عبر حملات عسكرية متعاقبة أن استهداف التعليم في قطاع غزة يندرج ضمن نمط هيكلي أوسع من العنف الذي يستهدف الحياة المدنية الفلسطينية، بما يفضي إلى إضعاف طويل الأمد للنظام التعليمي وإلحاق ضرر بالغ بالمجتمع الفلسطيني بأسره.

أولًا، يبين التقرير أن إسرائيل ارتكبت أفعالًا محددة من الإبادة التعليمية تشكل أفعالًا تدخل في نطاق الإبادة الجماعية وفقًا للمادة الثانية (ج) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ثانيًا، يوضح أن الإبادة التعليمية تمثل نمطًا متكاملًا ومنهجيًا من السلوك يكشف عن توافر القصد الخاص اللازم لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

8- انظر على سبيل المثال: لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، «التعليق العام رقم (13): الحق في التعليم (المادة 13)»، 8 ديسمبر 1999، وثيقة الأمم المتحدة E/C.12/1999/10.اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت في 20 نوفمبر 1989، ودخلت حيز النفاذ في 2 سبتمبر 1990.
الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 290/64، «الحق في التعليم في حالات الطوارئ»، 2010.مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 2601 (2021)
وانظر أيضًا: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، «الحق في التعليم تحت الحصار: الانتهاكات المنهجية الإسرائيلية لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم»، 2021، ص 7–11، متاح على:

https://pchrgaza.org/wp-content/uploads/2021/10/education-book.pdf

9- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، «الحق في التعليم تحت الحصار: الانتهاكات المنهجية الإسرائيلية لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم»، 2021، ص 18: https://pchrgaza.org/wp-content/uploads/2021/10/education-book.

10- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "مدنيون مستهدفون"، تقرير حول العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين 27 ديسمبر 2008- 18 يناير 2009.، ، متاح على:
https://pchrgaza.org/ar/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%af%d9%88%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%8a-%d8%b4%d9%86%d8%aa%d9%87-%d9%82%d9%88%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa/

11-مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، وثيقة الأمم المتحدة (2009) A/HRC/12/48، الفقرات 1268–1274.

المنهجية

جمع باحثو المركز أربعين إفادة خلال الفترة الممتدة من أواخر عام 2023 حتى عام 2026، بهدف توثيق تدمير قطاع التعليم في قطاع غزة وآثاره. وتشكل هذه الإفادات مصدرًا أوليًا لهذا التقرير، وتُبرز خمسة أنماط من الإبادة التعليمية. ويستند التقرير أيضًا إلى إفادات شهود وردت في تقارير سابقة صادرة عن المركز، إلى جانب وثائق ومعلومات من مصادر مفتوحة. كما يعتمد على تقارير وبيانات صادرة عن مؤسسات حقوقية فلسطينية ودولية، بما في ذلك اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، فضلًا عن وكالات وهيئات تابعة للأمم المتحدة، مثل الأونروا، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وتثبت دراسات ومقالات أكاديمية السياسات والممارسات الإسرائيلية التي سبقت الإبادة الجماعية وتعزز الحجج المتعلقة بتوافر القصد، وتبين الأثر الممتد عبر الأجيال لجرائم الاحتلال الإسرائيلي على مخرجات التعلّم.

كما يتناول التقرير التصريحات العلنية الصادرة عن مسؤولين حكوميين وعسكريين إسرائيليين بوصفها أدلةً تكشف عن توافر القصد اللازم لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الاحتلال الأخرى. ويستند التقرير في تدعيم حججه إلى الاجتهادات القضائية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR)، ومحكمة العدل الدولية، بما في ذلك التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل.

يقدم التقرير أدلة على ارتكاب إسرائيل جريمة الإبادة الجماعية حتى الآن، والذي يتجلى في مجموعة من أفعال الإبادة التعليمية المحددة. ويصنف الجزء الأول أنماط وأفعال الإبادة التعليمية التي تندرج ضمن الأفعال المكونة لجريمة الإبادة الجماعية، وفقًا للمادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويتناول الجزء الثاني الأدلة على توافر القصد لدى إسرائيل لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، من خلال تدميرها المؤسسات التعليمية (الجزء الثاني/أ)، وإعاقتها إنشاء مؤسسات تعليمية بديلة أو جديدة (الجزء الثاني/ب). كما يفحص التقرير دليلًا آخر على توافر هذا القصد، يتمثل في الأثر غير المتناسب لبعض السياسات الإسرائيلية على الطلاب، بما في ذلك تدمير البنية التحتية للطاقة وإعاقة الوصول إلى التعليم الإلكتروني (الجزء الثاني/ج). ويختتم هذا القسم بدراسة الأثر الممتد عبر الأجيال لسياسة إسرائيل في الإبادة التعليمية (الجزء الثاني/د)، قبل أن ينتهي التقرير بخلاصاته.

ا.أنماط الإبادة التعليمية والأفعال المكوِّنة لجريمة الإبادة الجماعية

أ. قتل واغتيال أساتذة الجامعات والمعلمين، والطلاب والعاملين، والإداريين

خلال جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، استهدفت إسرائيل وقتلت عمدًا عددًا كبيرًا من الأكاديميين والمعلمين والإداريين، بوصفهم أفرادًا من الجماعة الوطنية الفلسطينية، التي تُعد جماعةً محمية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

وصف مساعد أكاديمي في جامعة القدس المفتوحة وصف للمركز الاستهداف الممنهج للطواقم الطبية والأكاديمية في قطاع غزة منذ بدء الإبادة الجماعية:

> "وقد لاحظنا استهداف الاحتلال بشكل واضح للطواقم الطبية والعاملين في المؤسسات التعليمية، ولا سيما نظرًا لكوننا من بين أكثر الشعوب تعليمًا، مع انخفاض معدلات الأمية وارتفاع نسبة الحاصلين على الدرجات العلمية. ويشير ذلك إلى أن استهداف النظام التعليمي كان متعمدًا. واستهدفت إسرائيل عددًا كبيرًا من العلماء والأكاديميين ورؤساء الجامعات ورؤساء الأقسام، بمن فيهم الدكتور سفيان تايه، رئيس الجامعة الإسلامية في غزة، والدكتور جهاد أبو نصر، مدير فرع خان يونس في جامعة القدس المفتوحة، والدكتور أنور نصار من الفرع الرئيس للجامعة، فضلًا عن العديد من الأكاديميين والعاملين والإداريين في المؤسسات التعليمية."[12]

في أغسطس 2025، قال رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، السيد إسماعيل الثوابتة، إن "استهداف الأكاديميين والعلماء يمثل سياسة ممنهجة تهدف إلى إحداث فراغ فكري وثقافي طويل الأمد، وإضعاف المؤسسات الوطنية، وحرمان أجيال مستقبلية بأكملها من الخبرات المتراكمة والمعرفة."[13] بحلول يوليو 2026، وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مقتل نحو 20,051 طالبًا على يد قوات الاحتلال، كما قتلت أكثر من 830 معلمًا وعضوًا في الهيئات التدريسية، وأكثر من 194 أكاديميًا وباحثًا وعالمًا خلال حرب الإبادة الجماعية.[14] وشملت الخسائر في قطاع التعليم العالي رؤساء جامعات وعمداء كليات، إذ قتلت قوات الاحتلال ثلاثة رؤساء جامعات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من حرب الإبادة، من بينهم الدكتور سفيان تايه، رئيس الجامعة الإسلامية في غزة، الذي قُتل مع أفراد من عائلته في قصف إسرائيلي استهدف مخيم جباليا للاجئين في 2 ديسمبر 2023. كما قتلت قوات الاحتلال الدكتور محمد شبير (77 عامًا)، الرئيس الأسبق للجامعة الإسلامية، مع أربعة من أفراد عائلته، في غارة استهدفت منزلهم في منطقة الميناء غرب مدينة غزة في 11 نوفمبر 2023. كذلك قُتل الدكتور سعيد الزبدة، رئيس الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في غزة، مع أفراد عائلته في قصف إسرائيلي استهدف منزله في حي الزيتون بمدينة غزة في 31 ديسمبر2023.[15]

12-مقابلة أجراها المركز بتاريخ 8 يوليو 2025 في المحافظة الوسطى.

13-لمكتب الإعلامي الحكومي، البيان الصحفي رقم (734)، 2025. متاح على: https://t.me/mediagovps/3431 (تاريخ الاطلاع: 29 مايو/أيار 2025). انظر أيضًا: نور مهد علي أبو عيشة، وطارق شويرف، «حقائق أساسية – إبادة العقول في غزة: إسرائيل تقتل 193 أكاديميًا في خضم حرب الإبادة الجماعية»، وكالة الأناضول، 25 أغسطس/آب 2025. متاح على: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/factbox-erasing-gaza-s-minds-israel-kills-193-academics-amid-genocidal-war/3668860

14-مقابلة أجراها المركز مع الدكتور إسماعيل الثوابتة بتاريخ 16 يوليو 2026.

15-المركز، أصوات من الإبادة الجماعية (2025) صفحة 82-83.

ومن بين أبرز الشخصيات التي قُتلت، كان الدكتور رفعت العرعير، وهو أكاديمي وكاتب ومترجم وشاعر فلسطيني. وقالت زوجته، السيدة نسيبة صقر أبو الهين (43 عامًا):

"عمل محاضرًا في الجامعة الإسلامية في غزة، وإلى جانب عمله في حاضنة الأعمال بالجامعة الإسلامية والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، كان موظفًا أيضًا في مركز أمديست (AMIDEAST). كما شارك في تحرير وكتابة العديد من الكتب والمقالات، من بينها كتاب "غزة ترد بالكتابة"(Gaza Writes Back) الذي يضم قصصًا لشباب فلسطينيين يروون معاناتهم تحت الاحتلال والحصار في قطاع غزة. وقد حظيت قصيدته "إذا كان لا بد أن أموت" (If I Must Die)، التي انتشرت عالميًا بعد استشهاده، باهتمام واسع. كذلك كتب العديد من المقالات التي نُشرت على موقع الانتفاضة الإلكترونية وفي صحيفة نيويورك تايمز. وكان يؤكد دائمًا أن رواية الفلسطينيين لقصصهم وهم يعيشون تحت الاحتلال تتجاوز قيمتها التعليمية، إذ تكمن أهميتها في امتلاكهم روايتهم الخاصة، بما يعيد القوة إلى المجتمع، لا إلى النخب وحدها. وكان زوجي أيضًا أحد مؤسسي مشروع "نحن لسنا أرقامًا"، الذي يهدف إلى سرد قصص الضحايا الفلسطينيين الذين يُختزلون في الأخبار إلى مجرد أرقام. وخلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، تلقى رفعت العديد من الاتصالات من قنوات فضائية دولية، مثل الجزيرة الإنجليزية وCNN، لإجراء مقابلات معه حول الأوضاع في القطاع. وفي 17 أكتوبر 2023، اشتد القصف الإسرائيلي والأحزمة النارية على مدينة غزة. واستهدفت طائرات الاحتلال الشقة العلوية في المبنى الذي كنا نقطنه، ما أدى إلى مقتل عدد من السكان. انتابنا خوف شديد، فقررنا مغادرة المنزل. ونزحنا عدة مرات حتى استقررنا في منزل شقيقته في حي الدرج، رغم أنني كنت أرفض البقاء فيه لصغر مساحته واكتظاظه بالنازحين. وعندما بدأت الهدنة في 24 نوفمبر 2023، ذهبت مع أطفالي إلى مدرسة فهد الصباح في حي الدرج لزيارة عائلتي، ثم بقينا معهم هناك. وطلبت من زوجي أن ينتقل للإقامة معنا في المدرسة باعتبارها مكانًا أكثر أمانًا، إلا أنه رفض. ومع ذلك، بقينا على تواصل دائم، وكان يزورنا باستمرار. وبعد انتهاء الهدنة التي استمرت أسبوعًا، استؤنف القصف الجوي والمدفعي، وتصاعدت الأحزمة النارية على مدينة غزة. وفي حوالي الساعة السادسة مساءً من يوم 6 ديسمبر 2023، كان رفعت مع أشقائه، الذين كانوا نازحين معه في شقة شقيقته، عندما تلقى اتصالًا هاتفيًا. وما إن قال: «السلام عليكم»، حتى استهدفت طائرات الاحتلال الشقة بصاروخ. وأسفر القصف عن استشهاد رفعت رفيق سعيد العرعير (45 عامًا)، وشقيقه صالح (34 عامًا)، وزوجة شقيقه، آلاء خالد رجب (28)، التي ذكرت، قبل وفاتها، أن الصاروخ سقط فور أن أجاب رفعت على الهاتف. كما أسفر القصف عن استشهاد ابنهم محمد (9 أعوام)، وأسماء رفيق العرعير (33 عامًا)، وأطفالها: آلاء أحمد المملوك (14 عامًا)، ومحمد (13 عامًا)، ويحيى (11 عامًا)، وندى (9 أعوام)."

وكثيرًا ما قُتل طلاب المدارس إلى جانب آبائهم الأكاديميين أو أفراد آخرين من عائلاتهم. وفي هذا السياق، روى الطالب عبد الرحمن عبد الغفور (17 عامًا) تفاصيل غارة إسرائيلية استهدفت منزل عائلته، وأسفرت عن مقتل والده، الذي كان أستاذًا مساعدًا في كلية الدعوة الإسلامية، إلى جانب والدته وإخوته الأربعة، وجميعهم كانوا في سن الدراسة، قائلًا:

"قبل فجر يوم الإثنين الموافق 23 أكتوبر 2023، استيقظت مع أفراد عائلتي لتناول وجبة السحور، إذ كنا ننوي صيام ذلك اليوم، وكانت والدتي تُعد الخبز. وكان ابن عمتي، البالغ من العمر 18 عامًا، (...) موجودًا معنا في المنزل. سألت: كم بقي على أذان الفجر؟ فأجابوني: بقي خمس دقائق. كانت الساعة تشير إلى نحو 5:13 فجرًا. كنت مستلقيًا على سريري، فجاء والدي ليوقظني لصلاة الفجر، فقلت له إنني سأغفو قليلًا حتى يحين موعد الأذان. عندما استيقظت، وجدت نفسي في مستشفى ناصر بمدينة خان يونس، وكان ذلك مساء يوم الثلاثاء الموافق 24 أكتوبر 2023.

علمت حينها أن منزلنا تعرض لقصف من قبل قوات الاحتلال بعد دقائق من خلودي إلى النوم. لاحظت أنني لم أكن قادرًا على الحركة، وكنت في حالة صحية حرجة، كما كانت يداي ووجهي مصابين بحروق (...). وعلمت أن القصف دمر منزلنا بالكامل، وأسفر عن مقتل أفراد عائلتي، وهم: والدي الدكتور محمد عبد الغفور، الأستاذ المساعد في كلية الدعوة الإسلامية، ووالدتي عائشة فايز عبد الغفور، وأشقائي: براء (18 عامًا)، وهو طالب جامعي يدرس علوم الحاسوب، وجنى (13 عامًا)، وحذيفة (11 عامًا)، وندى (7 أعوام).[16]

وروى أبٌ مكلوم للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، واصفًا حزنه على مقتل ابنته آية، وهي طالبة في المرحلة الثانوية:

"كانت آية فرحتي الأولى. كانت أول أطفالي، وظلت الطفلة الوحيدة لي ولوالدتها سنوات طويلة قبل أن نرزق بشقيقها. كانت مدللة الأسرة ومصدر سعادتها. كانت طالبة في المرحلة الثانوية، وتحلم بالالتحاق بالجامعة وصنع مستقبل مشرق. كنت أراها تكبر أمام عيني يومًا بعد يوم، وتزداد نضجًا ووعيًا، وأشعر بأن حلمها يقترب خطوةً بعد أخرى. لكن في 18 أكتوبر 2023، خلال الحرب على قطاع غزة، سُرق منا ذلك الحلم. استشهدت آية، وتركت فراغًا في قلوبنا لا يمكن أن يملأه شيء، حتى يومنا هذا. ما زلنا نشعر وكأنها ذهبت في رحلة وستعود قريبًا. أما والدتها، فما زالت تعيش وكأنها في كابوس؛ تعاني قسوة الحنين، ويستنزفها الفقد، ولم تعد تتحدث كثيرًا. مر أكثر من عام ونصف، لكن الألم لم يتغير. لا يزال رحيلها يبدو وكأنه حدث بالأمس، وأصبح المنزل من دونها موحشًا. وفي كل مرة نسمع فيها أخبار امتحانات الثانوية العامة، تنفتح جراحنا من جديد."[17]

واستمر توثيق استهداف أطفال المدارس وقتلهم حتى خلال فترة وقف إطلاق النار. ففي أبريل 2026، أُصيبت الطفلة ريتاج ريحان (9 أعوام) برصاصة أطلقها قناص من قوات الاحتلال الإسرائيلي، أثناء وجودها داخل خيمة تعليمية في بيت لاهيا، ما أدى إلى مقتلها. وكانت تلك المرة الأولى منذ أكثر من عامين التي تتمكن فيها من العودة إلى الدراسة، وقد استُهدفت بينما كانت تقف في انتظار تصحيح واجبها المدرسي.[18]

16- مقابلة أجراها المركز بتاريخ 19 يناير 2024.

17- مقابلة أجراها المركز مع أ. خ. ج. بتاريخ 9 أغسطس 2025.

18- عهود نصار، «اليوم الأخير في المدرسة»، فلسطين ديب دايف (Palestine Deep Dive)، 2 يونيو 2026.

ب. إلحاق أذى نفسي أو جسدي جسيم بأساتذة المدارس والجامعات والطلاب، والعاملين والإداريين

ومن الأفعال الأخرى المكوِّنة لجريمة الإبادة الجماعية، إلحاق أذى جسدي أو نفسي جسيم بأفراد الجماعة المحمية. ويتجلى ذلك في سياق الإبادة التعليمية من خلال الإصابات الجسيمة التي لحقت بآلاف الطلاب، وأطفال المدارس، والمعلمين، والأكاديميين، والإداريين في الجامعات خلال حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، وما خلّفته من تشوهات وإعاقات جسدية، وآثار نفسية عميقة. ووفقًا لتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية في سبتمبر 2024، تسببت الإبادة الجماعية، حتى ذلك الحين، في إلحاق أذى جسدي ونفسي بالغ بالطلاب، إذ أُصيب أكثر من 22 ألف طالب، وعانى كثير منهم إعاقات طويلة الأمد. كما أفاد التقرير بأن آلاف المصابين، من الأطفال والبالغين، كانوا يعانون من صدمات نفسية شديدة، وحروق، وحالات بتر، وإعاقات دائمة. [19]

ووصفت طالبة للمركز كيف انه وفي السابع من أكتوبر 2023 استهدف صاروخ إسرائيلي منزلها مخلفًا إياها بظهر مكسور ورجل مكسورة ورئتين مثقوبتين:

> بينما كنا نائمين، انهار فجأة جدار الغرفة فوقي، وبدأت أصرخ طالبًا من والديّ إخراجي من تحته. وبعد عدة محاولات، تمكنا من إخراجي. وأصيب والدي ووالدتي أيضًا. وفي اللحظة التي غادرنا فيها المنزل، استهدفته قوات الاحتلال ودمرته بالكامل. وعلمنا لاحقًا أن الصاروخ الأول كان صاروخًا أطلقته طائرة استطلاع، ما أدى إلى سقوط جدار المنزل، وأعقبه صاروخ أطلقته طائرة من طراز F-16، دمر المنزل بالكامل (...). وتبين أنني أُصبت بكسر في العمود الفقري، وكسرين في القدم اليمنى، وإصابات في البطن والرأس. ونُقلت فورًا إلى وحدة العناية المركزة (...). واستأصل الأطباء طحالي وجزءًا من رئتي. كما ثبّت الأطباء قدمي اليمنى باستخدام مثبت خارجي بسبب وجود كسرين فيها. وبقيت في المستشفى لمدة ثلاثة أشهر، قضيت منها شهرًا كاملًا في العناية المركزة.[20]

ووصفت فتاة تبلغ من العمر 14 عامًا للمركز الأحداث التي أدت إلى بتر ساعدها الأيمن:

> منذ بداية الحرب، نزحنا من منزل جدي من جهة والدي في حي الزيتون، لأن منزلنا يقع بالقرب من دوار الكويت، وهي منطقة خطرة بسبب تمركز قوات الاحتلال فيها. وفي 3 ديسمبر 2023، كنا جالسين في منزل جدي، وكانت القنابل تسقط من كل حدب وصوب وفي جميع الاتجاهات. كان الوضع مخيفًا ومرعبًا جدًا. وعندما حان موعد صلاة العشاء، كنت جالسًا مع عائلتي إلى جانب أبناء خالي، عندما سقط صاروخ على المنزل، على بعد نحو ثلاثة أمتار مني. أُصبت في ذراعي اليمنى أسفل المرفق، وبتر الجرح ذراعي من أسفل المرفق، فأصبح ساعدي معلقًا بالجلد فقط، بينما كانت عظامه مكسورة، وكانت ذراعي تتدلى. كما أُصبت بشظايا في ظهري، وكان الدم ينزف منه بغزارة.

19- منظمة الصحة العالمية، «أكثر من 22,500 شخص في غزة تعرضوا لإصابات غيّرت حياتهم، وفق تقديرات منظمة الصحة العالمية»، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، 12 سبتمبر 2024. متاح على https://www.ungeneva.org/en/news-media/news/2024/09/97441/over-22500-have-suffered-life-changing-injuries-gaza-who

20- مقابلة أجراها المركز في 3 ديسمبر 2024 في خانيونس (ر. م.).

لم أفقد وعيي عندما رأيت ما حدث، لكنني شعرت بالخوف والصدمة عندما رأيت يدي تتدلى. جاء خالي (ف.) وربط ذراعي إلى أعلى بالشاش الطبي، ثم وضعني على عربة يدوية كان أبناؤه يستخدمونها، ودفعوني بها إلى المستشفى المعمداني. وبعد أذان صلاة العشاء، أُجريت لي عملية جراحية، وبُترت ذراعي اليمنى أسفل المرفق. وأُعطيت عدة وحدات من الدم أثناء العملية. بعد العملية، استيقظت وأنا في حالة صدمة. لم أكن أتخيل يومًا أن ذراعي ستُبتر. غادرت المستشفى المعمداني في اليوم التالي للعملية، إذ كانت المستشفى مكتظة ولم يكن من الممكن أن أبقى فيها لفترة أطول. أعاني الآن من وخز وتنميل في ساعدي المبتوة. تساعدني والدتي في كل شيء وتعتني بي. وحصلت على تحويلة طبية للعلاج خارج قطاع غزة من عيادة الشفاء الطبية، بهدف الحصول على طرف صناعي. وأتابع مع مختصي الأطراف الصناعية وأخضع لإعادة التأهيل للتدرب على استخدامه، في حال تمكنت من السفر ومغادرة قطاع غزة. أشعر بالإحباط والاكتئاب بسبب بتر ذراعي؛ فلا أستطيع اللعب أو الكتابة، وأصبح ذلك عائقًا أمام مواصلة تعليمي. أبكي كثيرًا، وأتمنى أن أتمكن من الحصول على طرف صناعي.[21]

أُصيبت شمس عويضة، وهي طالبة في المدرسة تبلغ من العمر 17 عامًا، بشظايا ناجمة عن صاروخ إسرائيلي في مخيم البريج للاجئين في 23 يوليو 2024، ما أدى إلى فقدانها بصرها. وقالت:

"أُصبت بشظايا صاروخ إسرائيلي انتشرت في أنحاء جسدي، من أسفل قدمي حتى أعلى رأسي، وتسببت في فقداني لبصري. ولم يتمكن الأطباء من فتح إحدى عينيّ بسبب التشوه الذي لحق بها، بينما فقدت العين الأخرى قرنيتها. قُصف منزلنا خلال الأشهر الأولى من الحرب، واحترقت كتبي وحقيبتي المدرسية. كان حلمي أن أكمل دراستي الثانوية، وأتخرج، ثم ألتحق بالجامعة لدراسة علاج النطق، حتى أتمكن من مساعدة الأطفال. أتمنى أن يتم تحويلي إلى الخارج لتلقي العلاج، حتى أستعيد بصري وأتمكن من مواصلة تعليمي الذي حرمتني قوات الاحتلال منه."[22]

روت طفلة أخرى، حنان راضي، البالغة من العمر 13 عامًا، للمركز الأحداث التي أدت إلى حرمانها الكامل من التعليم نتيجة إصاباتها:

"كنت في الصف الخامس عندما بدأت الحرب. نزحنا من منزلنا بعد شهر من اندلاع الحرب، وأخذت حقيبتي المدرسية معي حتى لا أنقطع عن التعليم. وبعد فترة، عدنا إلى منزلنا، لكننا تعرضنا للقصف ونحن فيه، وأُصبت بإصابات بالغة في رأسي وقدمي، كما فقدت حقيبتي المدرسية. بعد ذلك، كنت أذهب لتلقي العلاج في مستشفى الشفاء. وعندما كنت في المستشفى لتلقي العلاج، حاصرتنا الدبابات الإسرائيلية، فأخرجني والدي من المستشفى إلى المنطقة الصناعية قبل وقت قصير من اقتحام المستشفى. وقبل بضعة أشهر، تعرضت الخيمة المجاورة لخيمتنا في مركز النزوح لاستهداف إسرائيلي، وأفقدتني شظايا الصواريخ الإسرائيلية عيني اليمنى، كما استقرت أجزاء من الشظايا في أمعائي. أشعر بحزن شديد لفقدان عيني، ولا أعرف كيف سأتمكن من مواصلة دراستي. أفتقد أيام الدراسة، وأفتقد زملائي وأساتذتي، وأريد العودة إلى التعليم في أسرع وقت ممكن. لم أشارك في أي مبادرة تعليمية منذ بداية الحرب؛ فقد أمضيت الأشهر الماضية من الحرب في المستشفيات لتلقي العلاج، إلى جانب استمرار النزوح. أشعر بحزن شديد عندما أرى الفتيات يذهبن إلى المبادرات التعليمية في مركز النزوح. لم يتم قبولي في هذه المبادرة لأن حالتي خاصة وأحتاج إلى إشراف بسبب إصاباتي. ولا أملك دفاتر أو أقلامًا أو حقيبة مدرسية. أتمنى أن أعود إلى المدرسة، وأن أكون صداقات جديدة، وأن ألتقي بأصدقائي وأساتذتي، وأن أكمل تعليمي وأصبح معلمة أُعلّم الأطفال."[23]

21- إفادة أخذها طاقم المركز في مدينة غزة بتاريخ 10 فبراير 2024.

22- إفادة أخذها طاقم المركز في مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح بتاريخ 23 يونيو 2024.

23- إفادة تلقاها المركز في مركز النزوح بمخيم البرموك في وسط مدينة غزة بتاريخ 28 يوليو 2025.

كذلك، ألحقت دولة الاحتلال أذى جسيمًا بالفلسطينيين من خلال ممارستها للتعذيب. ففي تقرير المركز لعام 2025، التعذيب والإبادة، وثّق المركز كيف تشكل أفعال التعذيب التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين في قطاع غزة أفعالًا مكوِّنة لجريمة الإبادة الجماعية.[24] واعتقلت قوات الاحتلال الدكتور محمد الأغا، وهو محاضر في المحاسبة في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، إلى جانب آخرين، من منزل أحد أقاربه الذي نزح إليه. وقال الدكتور الأغا للمركز إنه تعرض للتعذيب على يد قوات الاحتلال خلال فترة اعتقاله، كما شهد تعذيب معتقلين آخرين. وشملت أساليب التعذيب الضرب لساعات، ومهاجمة المعتقلين بالكلاب، والتجويع، والحرمان من النوم، والانتهاكات اللفظية:

> "بدأت عملية المداهمة باستخدام قنابل صوتية أُلقيت على الباركس. وأمرنا الجنود بأن ننبطح على بطوننا على الأرض، وأن نضع أيدينا فوق رؤوسنا. كانوا يُدخلون الكلاب إلى الباركس ويدعونها تمشي فوقنا. وبعد ذلك، كانوا يختارون عددًا من المعتقلين ويأخذونهم جانبًا ويعتدون عليهم بالعصي والهراوات. كما كانوا يطلقون الكلاب عليهم لتمزيق أجسادهم بمخالبها ونزع جلدهم حتى ينزفوا. وقد هاجمت الكلاب زوج أختي (...) في عينه، فتحولت عينه إلى اللونين الأزرق والأحمر وظلت كذلك لمدة شهر.[25]"

وبعد شهر من اعتقاله، يصف الأغا نقله إلى ما علم لاحقًا أنه مركز اعتقال عسكري في القدس:

> "جاء الجنود ونادوا على 15 معتقلًا، وكنت واحدًا منهم، ولم يكن أيٌّ من أقاربي بينهم. وضعونا في حافلة واستغرقت الرحلة نحو ثلاث ساعات. كانت يداي وقدماي مكبلة خلف ظهري، وكنت معصوب العينين، وكان رأسي بين ركبتيّ. كنا نتعرض للضرب والصعق الكهربائي باستخدام عصا كهربائية. كما طلب الجنود منا أن نردد: «321 غفعاتي حياتي»، و«123 جولاني أحسن واحد»، و«توتا توتا سنوار شرموطة»، و«صحن حمص وصحن فول، بنحبك يا شمارك فول». وكان كل من يرفض ترديدها يتعرض للضرب.[26]"

كذلك، يُعدّ العنف الجنسي والاغتصاب جزءًا من نمط سلوك الاحتلال الرامي إلى إلحاق أذى جسيم. ويشمل العنف الجنسي «أي فعل ذي طبيعة جنسية يُرتكب ضد شخص في ظل ظروف قسرية."[27] في مارس 2025، أفادت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بحدوث تصاعد حاد في «العنف الجنسي والإنجابي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي» ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والمستوطنين، منذ 7 أكتوبر 2023.

24- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التعذيب والإبادة الجماعية: المستقبل المحطم للمعتقلين الفلسطينيين السابقين في قطاع غزة، مايو 2025.
https://pchrgaza.org/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%bl%d9%83%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d9%8l%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86%d9%8a-%d9%84%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d9%8f%d8%b5%d8%af%d8%bl

25- مقابلة أجراها المركز بتاريخ 5 نوفمبر 2025 بمواصي خانيونس.

26- المصدر نفسه.

27- المدعي العام ضد جان-بول أكاييسو (الدائرة الابتدائية)، القضية رقم ICTR-96-4-T، الحكم، 2 سبتمبر 1998، الفقرة 596.

وخلصت اللجنة إلى أن هذه الأفعال شملت التجريد القسري من الملابس على الملأ، والتهديدات بالاغتصاب والاعتداء الجنسي، وأفعالًا ارتُكبت بناءً على أوامر صريحة أو بتحريض واضح من قيادات إسرائيلية عسكرية أو مدنية.[28] ويؤكد تقرير اللجنة أن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي استُخدما "لترهيب الشعب الفلسطيني والسيطرة عليه واضطهاده وتدميره."[29] وشملت هذه الانتهاكات الفتيان في سن الدراسة، وكذلك الرجال والنساء. وفي وقت سابق، في يوليو 2024، أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن دولة الاحتلال اعتقلت أكثر من 14 ألف فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية منذ أكتوبر 2023، واحتجزتهم في السجون الإسرائيلية.[30] وأفاد المعتقلون، من الرجال والنساء على حد سواء، بتعرضهم للعنف القائم على النوع الاجتماعي على أيدي سجانيهم الإسرائيليين أثناء فترة احتجازهم. وفي مايو 2026، أُفيد بأن الأمم المتحدة أدرجت إسرائيل، للمرة الأولى، إلى جانب روسيا، على «القائمة السوداء» للدول التي تمارس العنف الجنسي أثناء النزاعات، وذلك في تقرير صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة.[31]

وفي تقرير صدر في نوفمبر 2025، قدّم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مجموعة مختارة من الشهادات المروعة لرجال ونساء رووا فيها تعرضهم للاغتصاب والعنف الجنسي والتعذيب أثناء احتجازهم لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية حرب الإبادة الجماعية.[32] ومن بين الشهادات التي جمعها المركز شهادة طالب في الثانوية العامة يبلغ من العمر 18 عامًا، اعتقلته قوات الاحتلال في مواصي خان يونس بينما كان في طريقه إلى مركز للمساعدات ليقف يقف في طابور للحصول على الطعام لأسرته. وأُجبر على خلع ملابسه بالكامل، وتُرك تحت أشعة الشمس الحارقة لمدة أربع ساعات في أواخر يونيو، ثم اقتيد إلى مكان آخر حيث خضع للاستجواب وتعرض للضرب المبرح، ما أدى إلى اقتلاع ظفر إصبعه في يده اليمنى من مكانه، "بعد ذلك، طلبوا مني أن أمد قدمي، واقتلعوا ظفرين باستخدام كماشة." ووصف للمركز كيف تعرض هو وآخرون في معسكر سديه تيمان، أثناء احتجازهم، للعنف الجنسي والتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب الشرجي باستخدام زجاجة:

> "أمروني بالجلوس على ركبتيّ أنا وستة آخرين، وقاموا بإدخال زجاجة وإخراجها. حدث ذلك لي أربع مرات، وكانوا يكررون عملية الإدخال والإخراج أكثر من عشر مرات في كل مرة، وكنا نصرخ أنا ومن معي من شدة الألم. كنا جميعًا دون سن الخامسة والعشرين. وقد تعرضت لذلك أربع مرات؛ كنت وحدي في مرتين منها، وفي المرتين الأخريين كنت مرة مع ستة أشخاص آخرين، ومرة مع 12 شخصًا آخرين. كنت أرى ما كانوا يفعلونه بالآخرين، وكانوا يفعلون بهم الشيء نفسه الذي فعلوه بي. وعلمت أنها زجاجة زجاجية، ورأيتها بعيني. وكان هناك كلب خلفنا، وكأن الكلب كان يغتصبنا. لقد انتهكوا كرامتنا وحطموا معنوياتنا، بل وقضوا آمالنا في الحياة. كنت أتمنى أن أكمل تعليمي وأن أدرس الإدارة والاقتصاد والمحاسبة، لكنني الآن أشعر بأنني تائه بعد ما حدث لي."[33]

28- تقرير لجنة التحقيق الدولية «أكثر مما يمكن للإنسان تحمله: الاستخدام المنهجي من جانب إسرائيل للعنف الجنسي والإنجابي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي منذ 7 أكتوبر 2023»، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/58/CRP.6، 13 مارس 2025، ص. 46، الفقرة 224.
https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2025/03/Report-of-Independent-International-Commission-of-Inquiry-on-the-Occupied-Palestinian-Territory-13-March-2025.pdf

30- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الاعتقال في سياق تصاعد الأعمال العدائية في قطاع غزة (أكتوبر 2023–يونيو 2024)، تقرير، 31 يوليو 2024، الفقرة 40، ص. 12، تاريخ الاطلاع: يناير/كانون الثاني 2026.
https://www.ohchr.org/ar/documents/reports/thematic-report-detention-context-escalation-hostilities-gaza-october-2023-june

31- ايما غراهام-هاريسون، «الأمم المتحدة تدرج إسرائيل وروسيا على القائمة السوداء للعنف الجنسي أثناء النزاعات»، الغارديان، 29 مايو/أيار 2026؛ https://www.theguardian.com/world/2026/may/29/un-israel-russia-blacklist-sexual-violence-conflict أمير نادر، «إدراج إسرائيل للمرة الأولى على القائمة السوداء للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في مناطق النزاع»، بي بي سي نيوز، 29 مايو/أيار https://www.bbc.co.uk/news/articles/cx2lle869nlo

32- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: «المركز يوثق شهادات عن الاغتصاب المنهجي والتعذيب الجنسي في أماكن الاحتجاز الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين المفرج عنهم»، 10 نوفمبر 2025.

33- مقابلة أجراها المركز بتاريخ 6 نوفمبر 2025 في خانيونس. (م. الج.).

ويقرّ بروتوكول إسطنبول بالمعاناة طويلة الأمد الناجمة عن التعذيب، مشيرًا إلى أن «الممارسات الاجتنابية» يمكن أن تحدّ بشكل كبير من قدرة الناجين على المشاركة في الأنشطة اليومية والتفاعلات الاجتماعية. «وبالنسبة إلى العديد من الناجين، يمثل التعذيب تمزقًا عميقًا في حياتهم»، يرافقه شعور شخصي بضرر لا يمكن إصلاحه وتغيّر دائم في الشخصية.[34]

وتعيق هذه الآثار طويلة الأمد بشكل مباشر قدرة الطلاب على الوصول إلى التعليم مستقبلًا، في ظل إخضاع السكان لظروف تُحدث صدمة جماعية. وقد وصفت الدكتورة سماح جبر، رئيسة وحدة الصحة النفسية في وزارة الصحة الفلسطينية في عام 2024، الصدمة في فلسطين بأنها «جماعية ومستمرة»، بما يمكن فهمه على أنه شكل من أشكال اضطراب ما بعد الصدمة المزمن.[35] وتشير الأدلة إلى أن الأطفال الذين عانى آباؤهم من التعذيب والحرب يكونون أكثر عرضة لتراجع أدائهم الدراسي، حتى في حال لم يتعرضوا هم أنفسهم للتعذيب، بما يُظهر الآثار الممتدة عبر الأجيال للتعذيب.[36] وبالنسبة للأطفال في سن المدرسة، ثبت أن التعرض للعنف يعيق بشكل كبير قدرتهم على الأداء الدراسي والاحتفاظ بالمعرفة.[37]

وفقًا لأوتشا،أدى التعرض المستمر للأعمال العدائية والنزوح القسري والفقد إلى انتشار واسع للاضطرابات النفسية بين الأطفال، بما في ذلك ردود فعل عصبية حادة، والقلق والاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة.[38] وأفاد طبيب نفسي، يدعى (أ. أ.) ويعمل في برنامج غزة للصحة النفسية، للمركز:

> تظهر على معظم الأطفال أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، واضطرابات القلق المزمنة والحادة، والاكتئاب، وكذلك أعراض التأخر التطوري. ويتمسك الأطفال في سن الخامسة بوالديهم، كما ظهرت لديهم أعراض الانسحاب نتيجة انعدام الشعور بالأمان وسوء التغذية. كذلك، أثر غياب المؤسسات التعليمية على سلوك الفتيان والفتيات تجاه التعليم. وأظهر بعضهم علامات على الانسحاب الاجتماعي، مثل عدم اللعب مع أقرانهم، وتجنب الأماكن والأشخاص من حولهم، وظهور سلوكيات عدوانية أو عنيفة.[39]

يتأثر الأطفال في سن الدراسة بغياب بيئة تعلم مستقرة، كما يشعر الآباء، ولا سيما الأمهات، بعدم القدرة على مواجهة تحديات توفير الغذاء لأسرهم ومحاولة مساعدة أطفالهم على مواصلة التعلم. وقالت أم لثلاثة أطفال للمركز:

34- بروتوكول إسطنبول: دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، النسخة المنقحة لعام 2022، الفقرة 501.

35- بيثان ماكيرنان، «اضطراب ما بعد الصدمة المزمن: الطبيبة النفسية الفلسطينية التي تتحدى التعريفات الغربية للصدمة»، الغارديان، 14 أبريل 2024.

36- لين باغر، توماس مونك لادورسن، نيلس سكيير وإسبن أغريو، «الأداء الدراسي للأطفال الذين عانى آباؤهم من التعذيب والحرب: دراسة قائمة على السجلات في الدنمارك»، المجلة الأوروبية للصحة العامة، المجلد 31، الصفحات 749–755، 30 أغسطس/آب 2021.

37- فان ل. و كانج تي.، «صدمات الطفولة المبكرة وآثارها طويلة الأمد على التطور المعرفي والانفعالي: مراجعة منهجية وتحليل تلوي»، Annals of Medicine، المجلد 57، العدد 1، https://doi.org/10.1080/07853890.2025.2536199 2025 التعرض للعنف وتطور الأداء المرتبط بالمدرسة: الصحة النفسية، والإدراك العصبي، والتعلّم»، Aggression and Violent Behavior، المجلد 17، العدد 1، الصفحات 89–98، 2012 doi:10.1016/j.avb.2011.10.001

38- أوتشا، «التحديث بشأن الاستجابة الإنسانية في غزة: 8–21 يونيو 2025»، 24 يونيو 2025 https://www.ochaopt.org/content/gaza-humanitarian-response-update-8-21-june-2025

39- مقابلة أجراها المركز بتاريخ 16 أكتوبر 2025 في دير البلح.

"اعتاد أطفالي الذهاب إلى المدرسة يوميًا، وكانت لدينا حياة مستقرة، لكن منذ اندلاع الحرب تغير كل شيء. لم تعد المدارس تعمل، وتوقف أطفالي عن التفكير في الدراسة، وبدلًا من ذلك أصبحوا يساعدوننا في جلب مياه الشرب والمياه المالحة للاستخدام المنزلي، والوقوف في طوابير المساعدات، أو جمع البلاستيك لاستخدامه في إشعال النار. عندما نزحنا للمرة الأولى، حملت معي لأطفالي جميع دفاترهم وكتبهم، على أمل أن أتمكن من مواصلة تعليمهم، لكن الظروف كانت أقوى من ذلك ومنعت أطفالي من التركيز على التعليم. وأصبحوا يعتمدون عليّ في تعليمهم، لكنني لا أمتلك الخبرة العلمية والعملية الكافية لتعليمهم بالشكل الصحيح. ابني الأصغر، الذي يبلغ من العمر الآن تسع سنوات، لا يذهب إلى المدرسة ولا يعرف القراءة أو الكتابة على الإطلاق. لن يكون الطفل قادرًا على تقبل التعليم في ظل الوضع النفسي الذي يعيشونه خلال الحرب. فبيئة المدرسة بالتأكيد أفضل بكثير للتعليم من بيئة الخيمة."[40]

40- إفادة تلقاها طاقم المركز بتاريخ 7 سبتمبر 2025 في دير البلح.

ج. إلحاق ظروف معيشية مدمرة: النزوح القسري، وتدمير مراكز الإيواء في المدارس، والتجويع

تعرّف المادة 2(ج) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الفعل الثالث من أفعال الإبادة الجماعية بأنه "إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادي، كليًا أو جزئيًا." ويقدم التقرير أدلة على ارتكاب إسرائيل هذا الفعل من خلال ثلاث ممارسات، ولا سيما فيما يتعلق بالإبادة التعليمية: النزوح القسري، والتدمير المتعمد للمدارس والمؤسسات التعليمية المستخدمة كمراكز إيواء للنازحين، وإخضاع الفلسطينيين في قطاع غزة عمدًا لظروف من سوء التغذية والتجويع.

ج.ا. النزوح القسري

وفي حين لا يُعدّ النزوح أو التطهير العرقي فعلًا قائمًا بذاته من أفعال الإبادة الجماعية، فإنه قد يشكل جزءًا لا يتجزأ من الأفعال المكوّنة لجريمة الإبادة الجماعية، ولا سيما الأفعال التي تلحق أذى جسديًا أو نفسيًا جسيمًا بأفراد الجماعة، أو تُخضع الجماعة عمدًا لظروف معيشية يُراد بها دمارها المادي. كما يمكن أن يدل على قصد تدمير الجماعة المحمية.[41] وفي قطاع غزة، تعمدت إسرائيل، مرات عديدة، تهجير غالبية السكان، بمن فيهم الطلاب والمعلمون وأسرهم، في ظل ظروف لا تتيح حتى مقومات البقاء الإنساني، بما في ذلك التدمير المنهجي لجزء كبير من النظام الصحي، والعيش في مراكز إيواء شديدة الاكتظاظ ومعرّضة بدرجة كبيرة للغرق بمياه الأمطار، والتعرض لدرجات البرد القارس والعواصف الشتوية، فضلًا عن الهجمات الإسرائيلية المتكررة على المدارس المستخدمة كمراكز إيواء للنازحين.[42] ويتذكر أب لأربعة أطفال، كان نازحًا في مدرسة الزيتون الإعدادية للبنات، حالة الاكتظاظ الشديد التي عايشها وشهدها منذ اليوم الأول في مركز الإيواء المقام في المدرسة:

> "(...) لم نتمكن من العثور على أي صفوف دراسية شاغرة، إذ كانت المدرسة مكتظة بالنازحين والعديد من العائلات النازحة. ولم تكن هناك أي مساحة لعائلتي، لذلك اضطررت أنا وزوجتي وأطفالي إلى النوم في ساحة المدرسة."[43]

41- الحق، كيف يمكن إخفاء جريمة إبادة جماعية: دور أوامر الإخلاء والمناطق الآمنة في الحملة الإسرائيلية للإبادة الجماعية في قطاع غزة، 2025. جنان البستكي، "غزة، والتهجير القسري، والإبادة الجماعية،" EJIL: Talk!، 5 أبريل 2024، https://www.ejiltalk.org/gaza-forced-displacement-and-genocide/
وليام تشاباس، الإبادة الجماعية في القانون الدولي، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة أكسفورد، 2009.

42- الأونروا، «تقرير الوضع رقم 205 بشأن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية»، 2026. https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-205-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem
اليونيسف، «الهجمات المتكررة تضع المدارس في غزة التي تحولت إلى مراكز إيواء على "خطوط المواجهة في الحرب"»، 8 نوفمبر 2024. https://www.unicef.org/press-releases/regular-attacks-put-gaza-schools-turned-shelters-frontlines-war

43- مقابلة أجراها المركز مع أ. س.

وفي حرب الإبادة التي تشنها على قطاع غزة، دمرت إسرائيل أحياءً وبلدات بأكملها، وأمرت الفلسطينيين بالتوجه إلى مناطق صنفتها على أنها «مناطق آمنة»، ثم شنت هجمات واسعة استهدفت تلك المناطق وممرات الإخلاء. ووصف فتى يبلغ من العمر 17 عامًا من خان يونس معاناته للمركز قائلًا:

> (...) كان هناك قصف أمام المنزل أدى إلى استشهاد والدي، الذي كان يبلغ من العمر 49 عامًا. كانت هذه مأساة بالنسبة لنا، لأنه كان عماد المنزل والأسرة. لم يكن لدينا الوقت للحزن على فقدان والدي، ففي صباح اليوم التالي لوفاته، حاصرتنا دبابات الاحتلال الإسرائيلي، فهربنا إلى مدرسة مصطفى حافظ. بقينا هناك لمدة يومين، ثم أمرنا جيش الاحتلال الإسرائيلي، عبر طائرات الكوادكابتر، بالإخلاء والتوجه غربًا إلى مواصي خان يونس عن طريق الحلابات. توجهت إلى الحلابات، وأُمروا النساء والأطفال بالدخول بمعزل عن الرجال (...).[44]

وفي ظل غياب مساحات مخصصة للتعلم والسكن نتيجة القصف الإسرائيلي المكثف، لم يكن أكثر من 40% من الأطفال في سن الدراسة في قطاع غزة يتلقون دعمًا تعليميًا مؤقتًا في سبتمبر 2025 ويناير 2026. [45] ووصف فتى يبلغ من العمر 15 عامًا للمركز أثر هذه الظروف، بما فيها الدمار والنزوح المستمر، على تعليمه:

> قبل الحرب، كنت أعيش في عزبة بيت حانون. ومنذ اليوم الأول للحرب، نزحنا إلى تل الزعتر ومن ثم إلى المشروع، وخان يونس وبيت حانون، ثم عدنا إلى تل الزعتر، ومنها انتقلنا لاحقًا إلى دير البلح، حيث أنا وأسرتي نازحين الآن. أكثر ما منعني من مواصلة تعليمي هو النزوح المتكرر؛ فقد تركنا جميع مستلزماتنا التعليمية وكتبنا في المنزل. نزحنا فقط حاملين حقيبة ظهر، ومنذ وصولي إلى دير البلح توقف تعليمي بشكل كامل. كان من المفترض أن أكون الآن في الصف العاشر، لكنني خسرت عامين من تعليمي، ولا أستطيع متابعة التعليم الإلكتروني بسبب ظروف النزوح، وعدم توفر الإنترنت، وعدم قدرتي على التواصل مع المعلمين.[46]

ل. أ.، طالبة في الصف الثامن، وصفت للمركز معاناة أسرتها، التي بدأت بالنزوح بعد عشرة أيام من نشوب الحرب، وما رافق ذلك من حياة اتسمت بالنزوح المستمر والمتكرر على مدى السنتين التاليتين. وهي تقيم حاليًا في خان يونس، وتابعت قائلة:

> في 25 أكتوبر 2025، التحقت بمركز تعليمي يبعد حوالي كيلومتر واحد جنوب مكان نزوحنا. ولا توجد أي مؤسسة تعليمية في المنطقة التي أنزح فيها باستثناء هذا المركز. وقد أنشأه عدد من المعلمين الذين بادروا إلى إطلاقه، لكن أعداد الطلاب النازحين كانت كبيرة جدًا، ولم يكن المركز قادرًا على استيعاب جميع الطلاب في المنطقة. وعلى إثر ذلك، نظم المعلمون في المركز الصفوف على ثلاث فترات: من الساعة 7:00 صباحًا إلى 10:00 صباحًا للصفوف من الأول إلى

44- مقابلة أجراها المركز مع ع. س. بتاريخ 1 نوفمبر 2025 بخانيونس.

45- الأونروا، «تقرير الوضع رقم 187 بشأن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية»، 5 سبتمبر 2025 https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-187-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem

الأمم المتحدة، «الأمم المتحدة: لا تزال الأزمة في غزة كارثية، والأطفال هم الأكثر تضررًا»، 27 يناير2026 https://news.un.org/en/story/2026/01/1166842

46- إفادة تلقاها طاقم المركز بدير البلح في 10 سبتمبر 2025.

السادس، ومن الساعة 10:00 صباحًا إلى 1:00 ظهرًا للصفوف من السابع إلى التاسع، ومن الساعة 1:00 إلى 3:00 عصرًا للصفوف من العاشر إلى الثاني عشر. وتستمر كل حصة 30 دقيقة، ولا ندرس سوى أربع مواد: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والعلوم، والرياضيات. ويضم كل صف 39 طالبًا. وأذهب إلى المركز ثلاثة أيام في الأسبوع، أيام الأحد والثلاثاء والخميس. في البداية، كان الصف عبارة عن خيمة صغيرة من دون مقاعد أو مكاتب دراسية، وكنا نجلس على الأرض الرملية داخل الخيمة. وبالتأكيد، لم تكن الخيمة تحمينا من حر الصيف ولا من برد الشتاء. وبالنسبة إلى المستلزمات المدرسية، كان يتعين على الطلاب دفع ثمنها، مثل الكتب المدرسية والدفاتر وغيرها من المستلزمات. وفي إحدى المرات، أعطونا دفترين وقلمين وعلبة أدوات هندسية، وفي كل مرة يعطوننا بسكويت بالتمر. قبل ثلاثة أشهر، تلقى المركز دعمًا من مؤسسات داعمة، ولا سيما اليونيسف، وتمكن المعلمون من توسيع الصفوف وإحضار خيمة كبيرة وتقسيمها إلى صفين، وأصبحنا نجلس الآن على حصائر بدلًا من الأرض. وبما أن وقت الحصة غير كافٍ لتغطية المادة التعليمية كاملة، يجب أن أعود إلى الإنترنت لتعزيز ما أتعلمه وفهم دروسي، حتى أحافظ على معدلي الأكاديمي البالغ 85%. وأواجه هنا العديد من المشكلات، مثل انقطاع الكهرباء، ونفاد شحن بطارية هاتفي، وضعف جودة شبكة الإنترنت وارتفاع تكلفتها. وفوق كل ذلك، أشعر بضغط كبير بسبب الفوضى والاكتظاظ في مكان النزوح، وغياب السلام والهدوء نتيجة وجود أعداد كبيرة من النازحين، وأصوات الشاحنات والصراخ والمشاجرات على شاحنات تعبئة المياه، وصراخ الناس أمام بسطات الطعام وفي سوق البسطات. وفوق ذلك أيضًا، لا يوجد مكان مناسب للدراسة، كما تغيب الراحة والاستقرار داخل الخيمة، فضلًا عن اضطراري إلى مساعدة عائلتي في الأعمال المنزلية اليومية. وكل هذه الظروف تؤثر سلبًا في أدائي الأكاديمي ومستواي التعليمي مقارنة بما كان عليه قبل الحرب على قطاع غزة.[47] ”

وقال والد الطفلة الذي كان متواجدًا أثناء أخذ إفادتها:

“ بالنسبة إلى عودة أطفالي إلى الدراسة من خلال المراكز التعليمية التي افتُتحت، سواء بمبادرات خاصة أو من قبل الأونروا أو الحكومة، تمكنت ابنتي الكبرى من الالتحاق بأحد هذه المراكز (...) ويبعد نحو كيلومتر واحد جنوب مكان نزوحنا. لكن المركز لا يكفي لاستيعاب جميع الطلاب النازحين في المنطقة. لديّ ابنة تبلغ من العمر 9 أعوام وتدرس في الصف الرابع، وابن يبلغ من العمر 6 أعوام ومن المفترض أن يلتحق بالصف الأول. وبسبب الاكتظاظ، وبُعد المركز عن مكان نزوحنا، وعدم وجود مدارس أو مراكز تعليمية أخرى في المنطقة التي ننزح فيها، لم أتمكن من إلحاقهما بالتعليم. تواصلت مع وزارة التربية والتعليم لتسجيل ابني في برنامج التعليم الإلكتروني، وأنا أنتظر ردهم حاليًا.[48] ”

محمد الكفارنة، شاب يعرّف عن نفسه الآن بأنه عامل، كان في عامه الدراسي الأخير عندما اندلعت الحرب، وتمكن، رغم العديد من الصعوبات الكبيرة، من اجتياز امتحانات الثانوية العامة (التوجيهي) في عام 2026، وإن لم يحقق المستوى الذي كان يتوقعه قبل الحرب. تحدث للمركز عن تأثير الهجمات الإسرائيلية المتعاقبة والنزوح القسري على دراسته وخططه المستقبلية:

“ بدأت السنة الدراسية للتوجيهي في 29 أغسطس 2023، وكان من المفترض أن تنتهي في يونيو/حزيران 2024، لكن الحرب اندلعت في قطاع غزة ومنعتني من إكمال دراستي وخوض امتحانات التوجيهي في موعدها المقرر. كما أدى النزوح المتكرر لي ولعائلتي إلى فقدان الاستقرار والتعليق الكامل للعملية التعليمية، في ظل عدم وجود مدارس تعمل بصورة رسمية خلال تلك الفترة.

47- إفادة تلقاها طاقم المركز في جنوب مواصي خانيونس بتاريخ 15 مايو 2025.

48- إفادة تلقاها طاقم المركز في جنوب مواصي خانيونس بتاريخ 15 مايو 2025.

واجهت العديد من الصعوبات في محاولة إكمال دراستي عن بُعد بسبب الانقطاع المستمر للإنترنت وأزمة الكهرباء، التي شكلت أبرز العوائق التي حالت دون إكمال تعليمي أو الوصول إلى المواد التعليمية. وقررت وزارة التربية والتعليم تأجيل السنة الدراسية حتى إشعار آخر بسبب الظروف التي يمر بها القطاع. وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، استُؤنفت العملية التعليمية بصورة مكثفة واستثنائية لطلاب الثانوية العامة خلال فبراير 2025، في إطار جهود تعويض ما فاتهم من التعليم وتمكينهم من التقدم للامتحانات. وعلى إثر ذلك، التحقت بالدراسة لاستكمال تعليمي وتعويض ما فاتني، وحضرت العديد من الدروس الخصوصية استعدادًا لامتحانات التوجيهي. لكن بعد اندلاع الحرب مجددًا في 18 مارس 2025، صدر في 25 أبريل 2025 قرار بتأجيل امتحانات التوجيهي مرة أخرى، ما زاد من الضغط النفسي وحالة عدم الاستقرار التعليمي التي كنت أعاني منها، في ظل صعوبة الأوضاع الأمنية والمعيشية.

بتاريخ 10 أبريل 2025، أعلنت وزارة التربية والتعليم تأجيل امتحانات الثانوية العامة بسبب توسيع العمليات العسكرية في محافظة شمال غزة ومدينة غزة، وإعادة جدولة الامتحانات في يونيو 2025. ومع تدهور الوضع الأمني، أمرت قوات الاحتلال جميع سكان شمال القطاع بالتوجه إلى غرب مدينة غزة، ما أدى إلى تفاقم غير مسبوق في الأوضاع الإنسانية والمعيشية. وخلال تلك الفترة، بدأت المواد الغذائية والسلع الأساسية بالنفاد تدريجيًا من الأسواق، وظهرت بوادر المجاعة في عدة مناطق من قطاع غزة، في ظل نقص حاد وواضح في المواد التموينية وارتفاع هائل في أسعار السلع الأساسية. وأثرت هذه الظروف بشكل مباشر على الطلاب، نتيجة حالة عدم الاستقرار النفسي والمعيشي وصعوبة تلبية حتى احتياجاتهم الأساسية اليومية.

وبسبب صعوبة الأوضاع المعيشية، قررت وزارة التربية والتعليم، بتاريخ 15 يونيو 2025، تأجيل امتحانات التوجيهي مرة أخرى إلى أغسطس 2025، من دون تحديد موعد رسمي ونهائي للامتحانات. وفي تلك الفترة، وبسبب الجوع الشديد والمجاعة التي عانينا منها، اضطررت إلى التخلي عن دراستي، إذ أصبحت أولويتي تأمين الطعام لأسرتي ومحاولة تلبية احتياجاتهم الأساسية للبقاء، وأصبحت الدراسة خيارًا ثانويًا في ظل الظروف الإنسانية القاسية التي نمر بها. وذهبت مُرغمًا إلى منطقتي زيكيم والنابلسي، حيث كانت تمر شاحنات المساعدات الإنسانية، في محاولة للحصول على بعض الطعام. وخاطرت بحياتي وذهبت إلى هناك أكثر من 12 مرة، لكنني تمكنت من الحصول على كيس طحين مرة واحدة فقط. وخلال إحدى هذه المحاولات، أصبت بتهتك في قدمي اليمنى أثناء وجودي في منطقة زيكيم في بداية يوليو 2025. واستغرق الجرح وقتًا طويلًا حتى يلتئم بسبب سوء التغذية وعدم توافر العلاج والرعاية الطبية اللازمة خلال تلك الفترة.

خلال تلك الفترة، فقدت أيضًا أكثر من 10 كيلوغرامات من وزني بسبب الجوع ونقص الطعام، ما أثر بشكل كبير على صحتي النفسية والجسدية، وقدرتي على التركيز ومواصلة دراستي. وكان جل اهتمامي منصبًا على محاولة توفير الطعام لعائلتي وتلبية احتياجات الحياة اليومية. وخلال تلك الفترة، سمحت سلطات الاحتلال بدخول كميات محدودة فقط من المساعدات الإنسانية وبعض السلع التجارية عبر المعابر، ما أدى إلى توفر جزئي لبعض السلع في الأسواق، لكن أسعارها كانت مرتفعة بشكل كبير، بما يتجاوز قدرة المواطنين على شرائها. كما عانينا من قيود مالية بسبب النزوح المتكرر وغياب أي مصادر للدخل، إلى جانب أزمة السيولة؛ فعندما كان يتوفر المال، كان سحبه يتطلب دفع عمولات مرتفعة تصل إلى أكثر من 55%، ما جعل الحياة اليومية صعبة وقاسية للغاية. وفي هذه الأثناء، أصدرت وزارة التربية والتعليم بيانًا رسميًا أعلنت فيه أن الدورة الأولى من امتحانات التوجيهي للطلاب مواليد 2006 ستبدأ بتاريخ 25 أغسطس 2025. وفي ذلك الوقت، استعددت لخوض الامتحانات، متمنيًا أن أتمكن من إكمال تعليمي رغم كل الصعوبات التي كنت أعاني منها. ولكن في 20 أغسطس 2025، أمرت قوات الاحتلال جميع سكان مدينة غزة بإخلائها والتوجه إلى جنوب وادي غزة، وأعلنت بدء عملية عسكرية أطلقت عليها اسم "عربات جدعون 2"، بهدف احتلال مدينة غزة بالكامل، ما تسبب في موجة واسعة من النزوح شملت أعدادًا كبيرة من طلاب الثانوية العامة وعائلاتهم.

وبسبب صعوبة الأوضاع الأمنية، والنزوح القسري، وعدم الاستقرار الذي عايشته، اضطررت إلى تأجيل امتحانات التوجيهي، وكنت من بين الطلاب الذين لم يتمكنوا من التقدم للامتحانات بسبب الظروف الإنسانية والعسكرية الصعبة.

وفي 15 سبتمبر 2025، اضطررنا إلى التوجه إلى مدينة دير البلح، ومكثنا هناك في خيام بمنطقة أبو هولي في المحافظة الوسطى، في ظل ظروف إنسانية ومعيشية صعبة للغاية، افتقرت حتى إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة والمستقرة.

وفي تلك الفترة، أعلنت وزارة التربية والتعليم أنها ستعقد دورتين ثانية وثالثة للامتحانات لطلاب التوجيهي القادرين على التقدم للامتحانات، واعدةً بتحديد مواعيدها في وقت لاحق.

وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار في 9 أكتوبر 2025، أصدرت وزارة التربية والتعليم بيانًا حددت فيه موعد امتحانات الدورة الثانية في 25 أكتوبر 2025، إلا أنه جرى تأجيلها إلى 8 نوفمبر 2025، ثم إلى 8 ديسمبر 2025، بسبب ضعف خدمة الإنترنت في قطاع غزة، ما حرم مئات الطلاب من القدرة على التقدم للامتحانات عبر الإنترنت.

وبدأت تقديم امتحانات التوجيهي في الدورة الثانية وفقًا للموعد المحدد، إلا أن بعض الامتحانات تأثرت بسبب مشكلات فنية في نظام إدارة الامتحانات الإلكتروني التابع لوزارة التربية والتعليم، ما أدى إلى تأجيل بعض الامتحانات إلى مواعيد لاحقة. وأنهيت تقديم آخر امتحاناتي في 17 ديسمبر 2025، وظهرت النتائج في 16 يناير 2026، وحصلت على معدل 73.4% في الفرع الأدبي.

كنت أتمنى دراسة اللغة العربية في الجامعة، لكن بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها أسرتي منذ اندلاع الحرب، لم أتمكن من الالتحاق بالجامعة وتحقيق طموحي. وقد كان العام الذي فقدته بسبب الظروف القسرية التي نعيشها والحرب له أثر عميق عليّ. وكنت أتمنى لو كنت الآن في سنتي الثانية في الجامعة، ولا سيما أن وضعنا المالي قبل الحرب كان أفضل بكثير، وكان يسمح لي بالالتحاق بالجامعة التي كنت أرغب في الدراسة فيها.

حتى يومنا هذا، ما زلنا نعيش في خيام في ظل ظروف معيشية قاسية لا تصلح للحياة أو الدراسة، ونعاني من الحر الشديد في فصل الصيف والبرد القارس في فصل الشتاء، فضلًا عن الاكتظاظ الشديد والصراع اليومي لتأمين الاحتياجات الأساسية، وفي مقدمتها مياه الشرب الآمنة، الأمر الذي يزيد من صعوبة مواصلة تعليمي أو التخطيط لمستقبلي بصورة طبيعية.[49]

49- إفادة تلقاها طاقم المركز في منطقة المزرعة في دير البلح بتاريخ 15 مايو 2026.

ج. 2. تدمير مراكز الإيواء في المدارس

مع نزوح آلاف المواطنين جراء الهجمات الإسرائيلية على منازلهم، واضطرارهم إلى الاحتماء في أماكن كانت تُعد قبل حرب الإبادة مساحات آمنة، ولا سيما المدارس والمؤسسات التعليمية، يشكل الاستهداف الإسرائيلي لهذه المساحات المكتظة بالمدنيين والنازحين الحائرين دليلًا إضافيًا على ارتكاب أفعال تدخل في نطاق المادة الثانية (ج) من اتفاقية الإبادة الجماعية، إذ حرمهم من الظروف اللازمة لبقائهم. وكما سيُناقش في الجزء الثاني (أ)، فإن تدمير هذه المؤسسات التعليمية، وما رافقه من قتل جماعي وإصابة ونزوح للمعلمين والطلاب، يشكل أيضًا اعتداءً على هوية السكان وقدرتهم على الحفاظ على هذه الهوية في المستقبل. [50]

وجسّد استهداف قوات الاحتلال لمجمع مدرسة التابعين التابعة لمدرسة دار العلوم الشرعية، في الساعات الأولى من صباح 10 أغسطس 2024، حالةً دالّة على هذا النمط. وقد أثارت بشاعة الهجوم، الذي أفادت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة بأنه أسفر عن مقتل نحو 100 شخص كانوا نازحين داخل المجمع أثناء تجمعهم لأداء صلاة الفجر، غضبًا واسعًا حول العالم، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الذي أدان الهجوم قائلًا:

> "نشهد فقدان المزيد من الأرواح في قطاع غزة، بمن فيهم النساء والأطفال، كما نشهد ضربة إسرائيلية مدمرة لمدرسة التابعين في مدينة غزة، التي كانت تؤوي مئات العائلات الفلسطينية النازحة، وما خلّفه من عشرات من القتلى، في ظل استمرار الرعب والنزوح والمعاناة في غزة. [51]"

ومن جهته، أدان مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "الوتيرة المتزايدة لهجمات قوات الدفاع الإسرائيلية على المدارس التي تؤوي مئات الآلاف من الفلسطينيين، والتي نُفذت مع تجاهل واضح لوجود أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين». وأكد المكتب أن «هذه هي الضربة الحادية والعشرون على الأقل التي تستهدف مدرسة، كانت كل منها تُستخدم كمركز إيواء للنازحين، وقد وثقها مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة منذ 4 يوليو.[52] وأسفرت هذه الضربات حتى الآن عن مقتل ما لا يقل عن 274 شخصًا، بمن فيهم نساء وأطفال." وحتى 25 فبراير 2025، استهدفت قوات الاحتلال 62% من مباني المدارس التي كانت تُستخدم كمراكز إيواء للنازحين منذ أكتوبر2023. [53]

50- لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، الوثيقة A/HRC/60/CRP.3، 16 سبتمبر 2025، الفقرة 146
https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session60/advance-version/a-hrc-60-crp-3.pdf

51- «الأمين العام للأمم المتحدة يدين «الضربة المدمرة» على مدرسة في غزة»، 12 أغسطس 2024، متاح على https://news.un.org/en/story/2024/08/1153101

52- مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، «مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدين غارة قوات الدفاع الإسرائيلية على مدرسة التابعين في مدينة غزة»، 10 أغسطس 2024
https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/un-human-rights-office-opt-un-human-rights-office-condemns-israeli-defense-forces-strike-al-tabaeen-school-gaza-city?_gl=1*13qp4du*_ga*MTM3MDIwNjc4My4xNjQ0NTI0NDM4*_ga_E60ZNX2F68*MTcyMzQ4ODYINC4yMjguMS4xNzIzNDg4NjYyLjUyLjAuMA

53-تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، الوثيقة A/HRC/59/26، 6 مايو 2025، الفقرة 7.

يتكون مجمع مدرسة التابعين، الواقع في البلدة القديمة بمدينة غزة، من أربعة طوابق وساحة داخلية ومسجد من طابقين يطل على أحد جوانب الساحة.[54] وكان إمام المسجد قد أذّن لصلاة الفجر صباح ذلك اليوم، قبل أن تستهدف قوات الاحتلال المسجد بثلاث قنابل موجهة في هجومها.[55] وقال متحدث باسم الدفاع المدني في قطاع غزة لقناة الجزيرة، "لم تتمكن فرق الإنقاذ من العثور على جثة واحدة كاملة الأعضاء في مكان الاستهداف."

تمكن المركز من الحصول على إفادات لشهود نجوا من هذه الجريمة البشعة. وفي إفادتها للمركز، قالت نجاح الصفدي إن مجمع المدرسة كان يؤوي نحو 250 عائلة وأكثر من 2,500 مدني نازح وقت وقوع الاستهداف. ووصفت استهداف القسم الذي كانت تتواجد فيه النساء والأطفال أثناء صلاة الفجر قائلةً:

> "(...) سمعت صوت انفجار قوي جداً جداً، على إثره خرجنا مسرعين من البدرم الى ساحة المدرسة لمعرفة مكان الإنفجار بسبب قوته الغريبة، لحظة خروجنا من البدرم كنا حوالي 25 عائلة قرابة 100 شخص جُلهم من النساء والأطفال، وهنا كانت المصيبة والكارثة، أول ما رأته عينه هو كتلة كبيرة من اللهب والنيران المشتعلة داخل المُصلي، وأشلاء متناثرة ومقطعة في كل مكان في ساحة المدرسة وبين الممرات، لقد رأيت الكثير من الأيدي والأقدام المُمزقة والمقطعة للمُصلين وهى متناثرة في كل مكان في المدرسة وخارجها.[56]"

ج. ق.، مطلقة تبلغ من العمر 44 عامًا، اضطرت إلى الفرار من منزلها في غزة مع أطفالها بعد أن تعرض للقصف في اليوم الثاني من الحرب، وتنقلت من مكان إلى آخر بحثًا عن مأوى آمن، إلى أن وصلت إلى مجمع الشفاء الطبي. وفي 12 نوفمبر 2023، تقدمت الدبابات الإسرائيلية لمحاصرة المجمع، وبدأ الجميع بالتحرك إلى داخله، "لأن القصف وإطلاق النار كانا يستهدفان كل من كان خارج المجمع." وبعد نحو خمسة أيام من الحصار الكامل، حيث لم يكن يُسمح لأحد بالدخول أو الخروج، في ظل انقطاع التيار الكهربائي بالكامل عن المجمع ونفاذ الطعام والشراب، أمرت قوات الاحتلال الجميع بمغادرة المجمع قبل أن تقتحمه. نزح أطفال ج. جنوبًا برفقة والدهم، بينما لجأت هي إلى مدرسة التابعين للعلوم الشرعية:

> "كنت أبيت في الطابق العلوي "السدة" التابعة للمُصلي الموجودة داخل المدرسة، حيث كان هذا المكان مُخصص لمبيت النساء وكان يضم قرابة 25 عائلة. مع حلول فجر يوم السبت الموافق 10 أغسطس 2024، بدئت بالاستعداد لأداء صلاة الفجر (...) كانت الساعة تقريبا 04:40 صباحاً، بدأ إمام المسجد بالصلاة، ومع وصول الإمام لمنتصف سورة الفاتحة في الركعة الأولى، وبصورة مفاجئة تغير كل شيء. في تلك اللحظات شعرت بشيء غريب في جسدي، شعرت بحرارة النيران واللهب وهي تشتعل بيدي اليسرى وتحرقها، بمجرد أن فتحت عيني لأجد ألسنة النيران واللهب تشتعل بالمكان، وتعلو أصوات الصراخ والاستغاثة داخل المُصلي العلوي، عشرات من النساء والأطفال بين مصابين وشهداء مقطعين(...). حاولت الهروب من المكان حتى ابتعد عن النار التي تنهش أجساد المصليين من النساء والخروج من المُصلي العلوي ولحظة خروجي من المكان وجدت طفل صغير اسمه (عمر) وهو محروق، حاولت بصعوبة سحبه من المكان والخروج به، ومع ذلك كنا نحترق من حمي الأرض وحرارة المكان، حتى وصلت لمدخل المُصلى الشمالي "الدرج" الذي كان ممتلئ بالركام.

54- مؤسسة الحق، «هجوم التابعين الإبادي: الاستهداف الإسرائيلي المتعمد لمدرسة تؤوي النازحين في غزة»، 22 أغسطس 2024: https://www.alhaq.org/FAI-Unit/23717.html

55- المصدر نفسه.

56- مقابلة أجراها المركز بتاريخ 9 يونيو 2024 في مدينة غزة.

ومنظر عشرات من الجثث والأشلاء المنتشرة على الدرج والمصابين الذين يصرخون من أجل مساعدتهم. في هذه اللحظات جاء المواطنين وقاموا بإنقاذنا والتوجه بنا لمستشفى المعمداني، والأصعب من ذلك أنه عند وصولنا لمستشفى المعمداني كان معنا مصاب آخر حيث عثر الأطباء داخل ملابسه على رأس شهيد(...). كيف يمكن أن أنسى النيران وهي تحرق أجساد النساء والأطفال ممن كانوا في الطابق العلوي، أو مشهد إحدى النساء ممن كانت متواجدة معنا وهي تبحث عن جثة ابنها المعاق ولم تعثر إلا على يده فقط، أو النساء اللواتي فقدنا أبنائهم وأقاربهم دون العثور على جثاميهم أو أي أثر يُدلل عليها بسبب تبخر الجثث.[57]

وتعزز هذه الإفاداتَ إفادةُ المتحدث الرسمي باسم الدفاع المدني الفلسطيني، م. ب.، الذي تحدث عن العدد الكبير للضحايا والحروق الخطيرة التي أصيبوا بها، مشيرًا إلى استخدام ذخيرة من سلسلة MK مصممة للانفجار في الجو، والتي تنفجر قبل ملامسة الأرض، ما يتسبب في حريق هائل وواسع النطاق.[58]

وفي هجوم فظيع آخر، وقبل يومين وكان التاريخ 8 أغسطس 2024، قصفت قوات الاحتلال مدرسة الزهراء في شارع الوحدة بمدينة غزة. وأفادت لينا مهاني (52 عامًا)، وهي إحدى الناجيات، للمركز بتفاصيل الفاجعة التي عاشتها جراء القصف الإسرائيلي المتعمد، الذي استهدف عائلتها في أقل من عام على اندلاع حرب الإبادة. كانت لينا تنزح في مدرسة الزهراء بعد أشهر من النزوح المتكرر. وفي بداية الحرب، كانت الأم لثماني أطفال (خمس بنات وثلاثة أولاد تتراوح أعمارهم بين 5 و20 عامًا)، تقيم في مبنى سكني عندما تعرض للاستهداف، ما أسفر عن استشهاد 11 فردًا من عائلتها، بمن فيهم زوجها يوسف مهاني (43 عامًا) وثلاثة من أطفالها: إسماعيل (6 أعوام)، ونادي (18 عامًا)، وعائشة (8 أعوام).[59] وأمضت لينا يومين في المستشفى، حيث كانت تعاني من شظايا في أنحاء مختلفة من جسدها. وبعد أشهر من النزوح المتكرر، قضت معظمها في مراكز إيواء داخل المدارس، تمكنت لينا ومن تبقى من أطفالها، إلى جانب عائلات ثلاثة من أشقاء زوجها، من العثور على مأوى في إحدى الغرف في الطابق الأول من مدرسة الزهراء، التي كانت مخصصة لإيواء النازحين. وأكملت لينا حديثها قائلة:

"بتاريخ 2024/8/8م، حوالي الساعة 3:30 مساءاً، قبل العصر تقريباً، استهدفت طائرات الاحتلال الاسرائيلي مدرسة الزهراء بثلاثة صواريخ، حيث انفجر صاروخين في الصف الذي كنا نسكن به، حيث سقطت الصواريخ بين الفصل الذي نجلس به ومدخل الدرج الشمالي الغربي الذي يربط المبني الشمالي بالمبنى الغربي، ويعتبر الصف الذي نسكن به هو الفصل الأول لحظة الصعود للأعلى. في هذه اللحظات كنت أجلس على الدرج مع ابنتي مرام، وسلفتي(...)، وأبنائها، وفجأة ما حسيت إلا وأن أطير من مكاني لآخر المكان من على الدرج، وكتلة دائرية من النيران تُحيط بي من كل جانب وتلف بي بسرعة جنونية وانا أصرخ، والحجارة والركام تتطايري على جسدي وكأنها زخات من المطر، ولا أستطيع الرؤية من شدة الغبار والدخان، لا أري غير النيران وهي تشتعل بيدي ووجهي وأقدامي، في هذه اللحظة كنت أرتدي ملابس غطاء الصلاة، حيث حاولت رفعها لإطفاء لهب والنار الذى تشتعل بجسدي، من شدة الوجع والألم الذى لا يمكن تحمله، حاولت الهروب من فوق الركام المنتشرة على الدرج والمبني الذى يُوشك على السقوط، والنار الذى تشتعل بقدمي، ولحظة نزولي من الدرج وأنا أحترق، لمح بصري على طفل صغير مُلقي في منتصف الدرج يحترق بالكامل والنار تأكل جسده، تمكنت من حمله بيدي رغم أنها كانت تحترق، لم يخطر ببالي أن هذا الطفل هو أحد أبناء أخ زوجي الذى استشهدوا، بينما أصرخ وأهرب وأستغيث من على من الدرج،، حتى جاء النازحين الشباب من داخل المدرسة لإنقاذنا، وقاموا بلف جسدي ببطانيةً وتم نقلي الى مستشفى المعمداني وأصبت بحروق بالغة من الدرجة الثالثة بكل أنحاء جسمي، وما زلت أتلقي العلاج والرعاية مع فريق أطباء."

57- إفادة أدلت بها لفريق المركز بتاريخ 17 أغسطس 2024.

58- مقابلة مع المركز بتاريخ 9 يونيو 2024 في قطاع غزة.

59- أعمار الأشخاص وقت الإدلاء بالإفادة أمام فريق المركز: 6 سبتمبر 2024.

خلال هذا الهجوم الإسرائيلي على مدرسة الزهراء، التي كانت قد تحولت إلى مركز إيواء، قُتل 12 فردًا من عائلة لينا، من بينهم ثلاثة آخرون من أطفالها: فاطمة الزهراء (11 عامًا)، وزينب (8 أعوام)، وعبد القادر (14 عامًا).

وأفادت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في يونيو 2025 بأنه، منذ بداية الحرب وحتى 25 فبراير 2025، تعرض 403 من أصل 564 مبنى مدرسيًا للقصف المباشر أو لأضرار. ومن بين المدارس المستهدفة، دُمّرت 85 مدرسة بالكامل، بينما فقدت 73 مدرسة ما لا يقل عن نصف مبانيها."[60] وتُظهر الحالتان الواردتان أعلاه فظاعة الظروف التي تعيشها المجتمعات المصابة والنازحة التي تعاني من الصدمة، والتي اضطرت إلى اللجوء بالآلاف إلى المدارس التي تحولت إلى مراكز إيواء، قبل أن تصبح هي الأخرى عرضة للاستهداف المتواصل بالصواريخ الإسرائيلية.

ج .3. سوء التغذية والتجويع

منذ أكتوبر2023، يتعرض قطاع غزة لنمط غير مسبوق ومنهجي من التجويع، في أعقاب تصريحات علنية لمسؤولين إسرائيليين. وفي تصريح انتشر على نطاق واسع، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت: "لقد أمرت بفرض حصار كامل على غزة. لن تكون هناك كهرباء، ولا طعام، ولا ماء، ولا وقود؛ كل شيء مغلق."[61] كما صرّح وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير علنًا وبصراحة: "طالما لم تطلق حماس سراح الرهائن، فإن الشيء الوحيد الذي يجب أن يدخل غزة هو مئات الأطنان من المتفجرات من سلاح الجو، ولا ذرة واحدة من المساعدات الإنسانية."[62] حوّلت هذه التصريحات التجويع إلى سياسة صريحة ومعلنة تُستخدم أداةً للضغط العسكري والعقاب الجماعي. وبموجب هذه السياسات، أُغلقت المعابر كافة، ونفد مخزون المواد الغذائية بسرعة خلال الأسابيع الأولى من الهجوم العسكري، ما أدى إلى انهيار الأمن الغذائي وانتشار المجاعة وسوء التغذية، ولا سيما بين الأطفال. وفي 26 يناير2024، أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل باتخاذ تدابير فعالة وفورية لتمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وفي 28 مارس 2024، أعادت المحكمة التأكيد على خطر المجاعة، الذي أصبح واقعًا يستوجب اتخاذ تدابير عاجلة. وفي 24 مايو 2024، أصدرت المحكمة أمرًا جديدًا طالبت فيه إسرائيل باتخاذ تدابير فورية، بما في ذلك وقف العمليات العسكرية في رفح التي من شأنها أن تعرقل وصول المساعدات الإنسانية. ورغم هذه الأوامر الملزمة، واصلت إسرائيل فرض القيود على وصول المساعدات الإنسانية، واستهدفت قوافل الإغاثة، وقوضت عمل الأونروا، وأنشأت في نهاية المطاف مراكز لتوزيع المساعدات تديرها ما تُعرف بـ"مؤسسة غزة الإنسانية."[63]

60- تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/59/26، 16 يونيو/حزيران 2025، الفقرة 7.

61- قناة 14 (2023) فيديو على اليوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=nLXJx9C3Fqs

62- منصة إكس (٢٠٢٣)، بيان نُشر على الحساب الرسمي لوزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، 17 أكتوبر، متاح على الرابط: https://x.com/itamarbengvir/status/1714340519487176791

63- لمزيد من التفاصيل، انظر: «مراكز توزيع المساعدات الإنسانية GHFفي غزة: تجويع وقتل وإذلال يستهدف النساء»، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (PCHR)، 9 يناير 2026، ص. 6–9.
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://pchrgaza.org/wp-content/uploads/2026/01/Aid-Distribution-Report-AR-Final.pdf

منذ أواخر مايو 2025، تولت مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)، وهي مؤسسة غير حكومية أُسست في فبراير 2025 بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، وخارج إطار منظومة الأمم المتحدة الإنسانية، مسؤولية توزيع المساعدات في قطاع غزة من خلال آلية تعمل بشكل كامل تحت سيطرة قوات الاحتلال، متجاوزةً بذلك دور الأمم المتحدة والأونروا. وقد أدانت الأمم المتحدة هذه الآلية، معتبرةً أنها تتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني، لا سيما بعدما أُخضع توزيع المساعدات الإنسانية للاعتبارات العسكرية، وحُوّل الغذاء إلى أداة للإكراه والسيطرة على السكان المدنيين. واقتصر توزيع المساعدات على عدد قليل من المراكز الواقعة في مناطق خاضعة لسيطرة قوات الاحتلال، ما أجبر آلاف الفلسطينيين على قطع مسافات طويلة وعبور مناطق تشهد أعمالًا قتالية للوصول إليها. وبدلًا من أن تعمل هذه المراكز كنقاط آمنة لتقديم المساعدات الإنسانية، أصبحت تُعرف باسم "مصائد الموت" حيث قُتل 2,615 فلسطينيًا أثناء محاولتهم الحصول على الطعام، بما يجسد توظيف المساعدات الإنسانية كأداة ضمن سياسة إسرائيل القائمة على التجويع والإبادة بحق سكان قطاع غزة.[64]

وحذرت المؤسسات الدولية مرارًا من تفاقم ظروف المجاعة الحادة وسوء التغذية الحاد وانعدام الأمن الغذائي الحاد، في ظل الحصار الإسرائيلي والسياسات المفروضة على قطاع غزة.[65] ففي يوليو/تموز 2025، حذرت منظمة الصحة العالمية من أن "سوء التغذية اتخذ منحى خطيرًا في قطاع غزة"، بعد تسجيل 74 وفاة مرتبطة بسوء التغذية خلال عام 2025، وقعت 63 منها في يوليو/تموز، من بينهم 24 طفلًا دون سن الخامسة، وطفل واحد فوق سن الخامسة، و38 بالغًا.[66] وفي أغسطس/آب 2025، تم تأكيد المجاعة في قطاع غزة.[67] وزاد من حدة هذا الوضع البرد القارس وغياب مراكز إيواء ملائمة للنازحين. وفي يناير/كانون الثاني 2026، توفي تسعة أطفال نتيجة انخفاض حاد في درجة حرارة الجسم.[68]

64- المصدر نفسه صفحة من 10-12

65- انظر، على سبيل المثال: "قطاع غزة: المجاعة وشيكة مع معاناة 1.1 مليون شخص، أي نصف سكان غزة، من انعدام الأمن الغذائي الكارثي» (18 مارس 2024) https://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/alerts-archive/issue-97/en؛ "قطاع غزة: حالة سوء التغذية الحاد في الفترة من 16 أكتوبرإلى 30 نوفمبر2025 والتوقعات للفترة من 1 ديسمبر2025 إلى 15 أبريل 2026" (19 ديسمبر2025) https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1159821/?iso3=PSE؛ و"قطاع غزة: حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في الفترة من 16 أكتوبر إلى 30 نوفمبر 2025 والتوقعات للفترة من 1 ديسمبر 2025 إلى 15 أبريل 2026"" (19 ديسمبر2025). https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1159820/?iso3=PSE

66- منظمة الصحة العالمية (WHO)،"«منظمة الصحة العالمية تحذر من وصول معدلات سوء التغذية في غزة إلى مستويات كارثية" 27 يوليو 2025. https://www.who.int/ar/news/item/02-02-1447-malnutrition-rates-reach-alarming-levels-in-gaza--who-warns

67- التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، لجنة مراجعة المجاعة، "قطاع غزة، أغسطس 2025: الاستنتاجات والتوصيات»، 22 أغسطس 2025. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Famine_Review_Committee_Report_Gaza_Aug2025.pdf

68- أخبار الأمم المتحدة، "البرد يودي بحياة رضيع آخر في غزة مع تصاعد النزوح في الضفة الغربية»، 21 يناير 2026. https://news.un.org/en/story/2026/01/1166804

أقرت محكمة العدل الدولية، في إطار القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بشأن ادعاءات ارتكاب إسرائيل جريمة إبادة جماعية في قطاع غزة، ثلاث أوامر باتخاذ تدابير مؤقتة. وفي أمرها الصادر في مارس 2024، أكدت المحكمة أن الفلسطينيين في قطاع غزة "لم يعودوا يواجهون فقط خطر المجاعة، (...) بل إن المجاعة بدأت تحلّ."[69] وفي أمرها الصادر في مايو 2024، وأكدت المحكمة وجود المجاعة والتجويع، في تأكيدها التزام إسرائيل بـ"تخاذ جميع التدابير اللازمة والفعالة لضمان، دون تأخير، وبالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، وعلى نطاق واسع ودون عوائق، من جانب جميع المعنيين، بما في ذلك الغذاء والماء والكهرباء والوقود والمأوى والملابس ومتطلبات النظافة والصرف الصحية."[70] في رأيها الاستشاري الصادر في أكتوبر2025، أشارت المحكمة إلى أن "موافقة إسرائيل على عمليات مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) منذ 27 مايو 2025، وعلى المساعدات الإنسانية المحدودة الأخرى، لم تُخفف من حدة الوضع بشكل ملحوظ،"[71] و "لم يحصل السكان المحليون في قطاع غزة على إمدادات كافية."[72] وفي المقابل، أعلنت منظمة أطباء بلا حدود أن مراكز توزيع المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية أصبحت "مواقع لعمليات قتل مدبّرة ،"[73] بينما خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن توزيع المساعدات بهذه الآلية العسكرية يشكل فعلًا من أفعال الإبادة الجماعية. [74]

أثّر هذا التوظيف الإبادي للمجاعة على جميع الفئات العمرية. وقالت ف.، وهي أم لثلاثة أطفال، إن"أكبر تحدياتنا هو تأمين الطعام" لها ولزوجها وأطفالها، الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و10 أعوام وسنتين ونصف. وأشارت أيضًا إلى أن "هذا الأمر أصبح أكثر صعوبة، لا سيما منذ أن كان زوجي يعمل بأجر يومي، ثم توقف عن العمل بسبب الحرب." [75]

دكتور ن. أ.، المدير الطبي لفرع منظمة صحية دولية غير حكومية في غزة، وصف للمركز آثار سوء التغذية على التطور الجسدي والعقلي للطلاب وقدراتهم على التعلم:

> "قبل الحرب، كانت هناك حالات نادرة فقط يمكن تصنيفها على أنها حالات سوء تغذية، وكانت مرتبطة بأمراض محددة لدى الأطفال. ولكن بعد اندلاع الحرب، وفي ظل الحصار المشدد المفروض على القطاع، أصبح الوضع في غزة أقرب إلى مجاعة مصنفة ضمن المرحلة الخامسة. وفي أغسطس 2025، تم تأكيد وجود مجاعة في محافظة غزة، وصُنّف أكثر من نصف مليون شخص على أنهم يعانون من الجوع الشديد والحرمان الغذائي الحاد. وقد أمضت العديد من العائلات أيامًا وأسابيع دون خبز. وأدى النقص المستمر في الغذاء وسوء التغذية المزمن والشديد إلى العديد من المشكلات الصحية، أبرزها ضعف المناعة، ما يجعل الأطفال أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية ويطيل فترات التعافي منها، فضلًا عن فقدان شديد للوزن. كما يؤدي سوء التغذية إلى تأخر النمو والنضج الجسدي لدى الأطفال، ويجعل الطفل غير قادر على مجاراة أقرانه في الأنشطة العقلية والجسدية، بما في ذلك القدرة على التركيز. وهناك أيضًا ارتباط قوي بين سوء التغذية والمشكلات النفسية والاضطرابات السلوكية لدى الأطفال.

69- محكمة العدل الدولية، "تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، طلب تعديل الأمر الصادر في 26 يناير 2024"، الفقرة 21. , https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240328-ord-01-00-en.pdf

70- محكمة العدل الدولية، "تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، طلب تعديل الأمر الصادر في 28 مارس 2024، الأمر الصادر في 24 مايو/أيار 2024»، [2024] تقارير محكمة العدل الدولية (ICJ Rep). . https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240524-ord-01-00-en.pdf صفحة653

71- محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري، "التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفيما يتصل بها،" الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 22 أكتوبر2025، الفقرة 145. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/196/196-20251022-adv-01-00-en.pdf

72- المصدر نفسه، فقرة 109

73- أطباء بلا حدود، "نقاط توزيع المساعدات المدعومة من الولايات المتحدة في غزة هي مواقع لعمليات قتل مدبّرة»، 7 أغسطس 2025. https://www.doctorswithoutborders.org/latest/us-backed-aid-distribution-points-gaza-are-sites-orchestrated-killing

74- منظمة العفو الدولية، "غزة: أدلة تُشير إلى استخدام إسرائيل المستمر للتجويع كسلاح لإلحاق الإبادة الجماعية بالفلسطينيين"، 3 يوليو 2025. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/07/gaza-evidence-points-to-israels-continued-use-of-starvation-to-inflict-genocide-against-palestinians/

75- إفادة أدلت بها لطاقم المركز بتاريخ 12 نوفمبر 2025 في مخيم السلام في منطقة الزوايدة.

ويمكن أن يؤدي نقص بعض العناصر الغذائية الأساسية، مثل الحديد والزنك وفيتامينات مجموعة ب، إلى حالات من القلق والاكتئاب وظهور سلوك عدائي لدى الأطفال، أو دفعهم إلى الانسحاب والعزلة الاجتماعية. ولجأت إلينا إدارة إحدى المدارس في غزة طالبةً الحصول على مكملات غذائية للطلاب، بسبب تأثير سوء التغذية على قدرتهم على استيعاب المعلومات. ولا شك أن لذلك آثارًا طويلة الأمد على مستوى التحصيل العلمي للأجيال القادمة. فالعقل السليم في الجسم السليم، وإذا استمر نقص الغذاء والمجاعة لفترة طويلة، فإن ذلك قد يدفع الطلاب إلى عدم الذهاب إلى صفوفهم، ويتسبب في فجوة معرفية بينهم نتيجة فقدان المهارات الأساسية، مثل القراءة والكتابة والحساب، الأمر الذي من شأنه أن يحد من فرصهم الاقتصادية والتعليمية في المستقبل.[76]

أفادت اليونيسف بأنه في مايو 2025 وحده، "أُدخل 5,119 طفلًا تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وخمس سنوات في غزة لتلقي العلاج من سوء التغذية الحاد، من بينهم 636 طفلًا وصلوا إلى مرحلة سوء التغذية الحاد الشديد."[77] وأظهرت الدراسات أن سوء التغذية له، على المدى الطويل"أثر لا يمكن إصلاحه على نمو الدماغ"، مما يؤدي إلى انخفاض القدرات المعرفية لدى الأطفال في سن الدراسة. [78]

الخلاصة: تشير المعلومات والشهادات المتاحة في هذا الجزء إلى أن الإبادة التعليمية توفر أدلة على ارتكاب إسرائيل أفعالًا تندرج ضمن جريمة الإبادة الجماعية ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، بما في ذلك قتل الطلاب والمعلمين وأفراد عائلاتهم، وإلحاق أذى جسدي ونفسي جسيم بالطلاب والمعلمين، وفرض ظروف معيشية يُراد بها تدمير السكان الفلسطينيين في قطاع غزة كليًا أو جزئيًا. ويناقش الجزء التالي مسألة القصد.

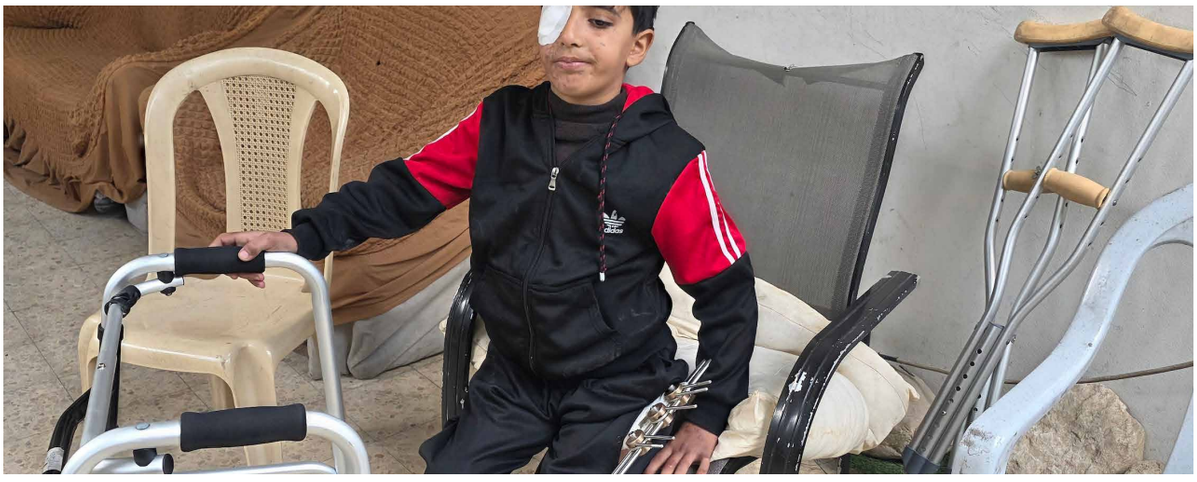

76- مقابلة أجراها طاقم المركز في دير البلح 16 أكتوبر 2025.

77- اليونيسف، "أكثر من 5,000 طفل شُخصوا بسوء التغذية في قطاع غزة خلال شهر مايو"، 19 يونيو 2025 https://www.unicef.org/mena/ar/%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-5000-%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%B4%D9%8F%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%A7-%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%88/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9

78- بلال حمامرة وآخرون، "الطفولة تحت الحصار: مكافحة سوء التغذية والمرض واليأس خلال الإبادة الجماعية في غزة"(2025)، Journal of Health, Population and Nutrition، 44:32(1). باسيفيك موبيني-باتو وآخرون، «الآثار طويلة الأمد لسوء التغذية الحاد الشديد خلال الطفولة على التطور المعرفي والأكاديمي والسلوكي في مرحلة البلوغ في البلدان الأفريقية الهشة: دراسة مجموعة ليرو في جمهورية الكونغو الديمقراطية»، PLoS One (31) ديسمبر2020، https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0244486

2.الإبادة التعليمية كنمط من السلوك يشير إلى توافر قصد ارتكاب إبادة جماعية

وقعت أفعال الإبادة الجماعية المرتكبة ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة في ظل احتلال غير قانوني امتد لعقود، ونظام فصل عنصري (أبارتهايد)، وحصار.[79] وقد تضافرت هذه الظروف، بما في ذلك جريمتا الأبارتهايد والاضطهاد، لتجعل الفلسطينيين، ولا سيما في قطاع غزة، أكثر عرضة لخطر الإبادة الجماعية. كما يزيد الفصل العنصري (الأبارتهايد) من مخاطر ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية،[80] في حين قد يصل الاضطهاد إلى حد الإبادة الجماعية.[81] وفي هذا الجزء، يتناول المركز الأدلة على توافر قصد إسرائيل ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية من خلال ثلاثة أنماط من السلوك، التي تشكل الإبادة التعليمية منذ 7 أكتوبر2023: تدمير المرافق والموارد الثقافية والتعليمية؛ وإعاقة محاولات إعادة بناء البنية التعليمية واستئناف العملية التعليمية؛ والأثر المتفاوت للسياسات الإسرائيلية على الطلاب. وينظر الجزء الأخير في الآثار المترتبة على الأجيال الفلسطينية المستقبلية.

أ. تدمير المرافق والموارد الثقافية والتعليمية

توفر الهجمات الإسرائيلية الممنهجة والموجهة والمتعمدة على المباني التعليمية، بما في ذلك التابعة للأونروا والمدارس الأخرى والجامعات في قطاع غزة، دليلًا على توافر القصد الرامي إلى تدمير الحياة الفلسطينية في قطاع غزة منذ أكتوبر2023. وتوضح إفادات الشهود التي جمعها المركز كيف جعل تدمير المدارس والتهديد المستمر باستهدافها العملية التعليمية مهمة شبه مستحيلة في قطاع غزة، وكيف تبددت التطلعات التعليمية للطلاب في ظل القصف المستمر والنزوح المتكرر. ومن بين هذه الإفادات، إفادة ف. أ. (17 عامًا) من خان يونس، الذي قال:

79- محكمة العدل الدولية، «الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة»، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية 2004، ص. 136 https://icj-cij.org/sites/default/files/advisory-opinions/advisory-opinions-2004-ar.pdf

محكمة العدل الدولية، «الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية»، 19 يوليو 2024، https://www.icj-cij.org/case/186/advisory-opinions

80- فيكتور قطان و جيرهارد كيمب، "الفصل العنصري كشكل من أشكال الإبادة الجماعية: تأملات في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل"، EJIL:Talk!، 25 يناير 2024: https://www.ejiltalk.org/apartheid-as-a-form-of-genocide-reflections-on-south-africa-v-israel/

81- يُعد الحصار/الإغلاق شكلًا من أشكال الاضطهاد، بالنظر إلى أنه يستهدف الفلسطينيين في قطاع غزة بوصفهم جماعة، ويلحق بهم ضررًا غير متناسب. انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (PCHR)، "منظمات حقوق إنسان فلسطينية تدعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الاضطهاد المترتب على الحصار المستمر على قطاع غزة"، 22 نوفمبر2016. https://pchrgaza.org/ar/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B9/

في قضية Kupreškić وآخرين، قضت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأن الإبادة الجماعية تمثل شكلًا متطرفًا من أشكال الاضطهاد، وأن الاضطهاد قد يتصاعد إلى حد الإبادة الجماعية.

انظر: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد Kupreškić وآخرين، الحكم الابتدائي، IT-95-16-T، 14 يناير 2000، الفقرة 636. https://www.icty.org/x/cases/kupreskic/tjug/en/kup-tj000114e-5.htm.

"أنا طالب في الثانوية العامة، في الفرع العلمي. كانت لدي آمال وطموحات لإكمال دراستي، ولذلك بدأت بالتعلّم الذاتي خلال صيف 2023. ولكن عندما بدأت الحرب في 7 أكتوبر، تغيرت حياتي بالكامل، وانهارت كل أحلامي. حاولت مواصلة دراستي بمفردي، وكنت آمل أن تنتهي الحرب قريبًا حتى أعود إلى مدرستي، لكن القصف لم يتوقف، ولم أعد قادرًا على الدراسة في ظل هذه الظروف."[82]

وأفاد طالب آخر المركز بكيف أدت الحرب والنزوح إلى تعطيل مساره التعليمي الذي كان يتوقعه بشكل دائم:

"كنت طالبًا مجتهدًا قبل الحرب، وكنت أحلم بإكمال تعليمي بتفوق. منذ نزوحنا، توقف تعليمي بالكامل. وبدلًا من الجلوس في فصل دراسي، أعمل الآن لإعالة عائلتي. وأكثر ما أخشاه الآن هو أن يجد مستقبلي نفسه محصورًا بين عمل لم أختره وتعليم فقدته."[83]

وأفاد محمود عاصم محمود أبو حداید (18 عامًا، طالب في المدرسة) للمركز بأنه كان في طريقه إلى المدرسة عندما بدأت حرب الإبادة في 7 أكتوبر2023. وأضاف أنه اعتُقل في 26 يونيو 2025 عند نقطة توزيع المساعدات في منطقة الشاكوش، واقتيد إلى سجن سديه تيمان في إسرائيل، حيث تعرض للضرب والتعذيب والتحقيق. وأُفرج عنه في 24 يوليو 2025، ليجد والدته وإخوته الصغار نازحين في خيمة مع عائلة والدته في خانيونس:

"منذ ذلك الحين، بدأت أبحث عن عمل لأساعد والدتي وإخوتي الصغار وأوفر احتياجاتهم، لكنني لم أتمكن من العثور على أي عمل. عملت لمدة يومين في تقطيع الحطب، لكن صاحب العمل أخبرني بعد ذلك أنه لم يعد بحاجة إلى عمال. ومع ذلك، ما زلت أبحث بكل ما أوتيت من قوة عن أي عمل يمكّنني من توفير الطعام لوالدتي وإخوتي الصغار. في الوقت الذي كان يفترض أن أكون فيه أستعد للالتحاق بالجامعة، أجد نفسي الآن أبحث عن عمل، دون أن يكون أمامي أي مستقبل، وقد تحملت مسؤولية تفوق بكثير ما أستطيع تحمله. كل ما أتمناه الآن هو أن تنتهي هذه الحرب، وأن أتمكن من إعالة أسرتي حتى لا تضطر إلى طلب المساعدة من الغرباء."[84]

82- إفادة تلقاها المركز في خانيونس وأنظر أيضًا
https://pchrgaza.org/ar/%d8%ad%d8%b1%d9%85%d8%a7%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%88-800-%d8%a3%d9%84%d9%81-%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8-%d9%85%d9%86-%d8%ad%d9%82%d9%87%d9%85-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%85-%d9%88/

83- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "الإبادة التعليمية: أطفال غزة يدخلون عامهم الثالث بلا مدارس،" 11 سبتمبر 2025
https://pchrgaza.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%a3%d8%b7%d9%81%d8%a7%d9%84-%d8%ba%d8%b2%d8%a9-%d9%8a%d8%af%d8%ae%d9%84%d9%88%d9%86-%d8%b9%d8%a7

84- إفادة أدلى بها للمركز بتاريخ 31 يوليو 2025 في مواصي خانيونس.

بدأت الهجمات الإسرائيلية على قطاع التعليم العالي بعد يومين فقط من بدء حرب الإبادة، في 9 أكتوبر 2023، عندما دمرت الغارات الجوية الإسرائيلية المكتبة المركزية للجامعة الإسلامية في غزة. وخلال مقابلة مطولة،[85] تحدث الدكتور ممدوح فروانة، مدير المكتبة المركزية، عن تاريخ المكتبة، بدأت مع تأسيس الجامعة عام 1978 في غرفة واحدة. وعندما قصفها الاحتلال في عام 2023، كانت قد أصبحت تشغل مبنى مخصصًا لها مكونًا من خمسة طوابق، تبلغ مساحة كل طابق منها 900 متر مربع. وعلى مدى عقود، أوضح الدكتور فروانة، أصبحت المكتبة:

> "إحدى الركائز الأساسية للجامعة، إذ لعبت دور محوري في دعم العملية التعليمية من خلال توفير مجموعة واسعة ومتنوعة من المصادر للطلاب والباحثين. كما عملت على تطوير خدماتها الإلكترونية عبر منصة رقمية متكاملة، وتعزيز شراكاتها الدولية بما يسهم في تبادل المعرفة."

وأفاد الدكتور فروانة بأن هذه الهجمات الإسرائيلية لم تكن الأولى التي تتعرض لها المكتبة:

> "تعرضت المكتبة المركزية للجامعة الإسلامية في غزة لأضرار جسيمة ومتكررة جراء الهجمات والحروب المتعاقبة. ففي عام 2007، اندلع حريق في الطابق الأرضي من مبنى المكتبة، ما أدى إلى احتراق جزء من الأرشيف الصحفي. وخلال حرب عام 2008، لحقت بالمكتبة أضرار كبيرة جراء القصف المكثف لمبنى العلوم المجاور، ما تسبب في دمار واسع للمرافق والبنية التحتية. وفي عام 2012، اقتصر الدمار على أضرار جزئية، لكنه تكرر بصورة أشد خلال حرب عام 2014، عندما تعرضت المكتبة لدمار واسع، شمل التدمير الكامل لمختبري الحاسوب، أحدهما مخصص للطلاب والآخر للطالبات."

وفي أكتوبر 2023 حدث الدمار الكامل:

> "دُمّرت المكتبة بالكامل واحترقت، ولم ينجُ أي كتاب أو مقتنى واحد داخل المبنى. وتحول المبنى إلى هيكل متفحّم وآيل للسقوط، بينما دُمّر سطحه جراء قصف مباشر، ما أدى إلى فقدان مجموعاتها ومرافقها وبنيتها التحتية بالكامل. (...)"

المكتبة "تكبّدت خسائر بشرية فادحة، إذ فقدت أربعة من أفراد طاقمها، كانوا يشغلون مناصب قيادية في فرق العمل قبل اندلاع الحرب، وقُتلوا خلالها، ما شكّل خسارة كبيرة للكوادر المؤهلة والخبرات التي كانت تتمتع بها المكتبة." وكانت هذه آخر ملاحظات الدكتور فروانة في معرض حديثه عن الخطة التأهيلية للمكتبة:

> "تشكل إعادة بناء المكتبة جزءًا مهمًا من خطة إعادة إعمار الجامعة الإسلامية في غزة. وتتمحور الرؤية المستقبلية للمكتبة حول مواصلة تعزيز قدراتها الرقمية، مع عدم التغاضي عن أهمية المكتبات والكتب بصورتها المادية، والتركيز على توسيع المساحات المخصصة للبحث والقراءة في حال إعادة بناء المكتبة، إلى جانب تطوير الأنشطة اللامنهجية والثقافية بما يخدم طلبة الجامعة والمجتمع البحثي."

84- د. ممدوح خضر فروانة، مدير المكتبة المركزية في الجامعة الإسلامية بغزة، مقابلة مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 11 ديسمبر2025.

ويتكرر التحدي المتمثل في فقدان العاملين في المكتبات والأكاديميين من ذوي الخبرة والكفاءة، الذين قُتلوا على يد قوات الاحتلال، في مختلف أنحاء القطاعين التعليمي والأكاديمي.

بعد يومين في 11 أكتوبر، قصفت قوات الاحتلال حرم الجامعة الإسلامية في مدينة غزة، "مدمرة مسجدها وأغلب مبانيها الرئيسية."[86] في اليوم نفسه، بدأت هجماتها على جامعة الأزهر، والتي تصاعدت لاحقًا لتشمل تفجيرات مضبوطة لتدمير الجامعة بالكامل، وذلك مع إخلاء الجنود الإسرائيليين المواقع التي كانوا قد اتخذوها داخلها.

وتطورت مكتبات جامعة الأزهر، التي تأسست أيضًا في بداية تسعينيات القرن الماضي، بالتوازي مع تطور كليات الجامعة وبرامجها الأكاديمية. فقد تأسست المكتبة المركزية عام 1991، وتوسعت تدريجيًا حتى بلغت مساحتها 1,750 مترًا مربعًا، إلى جانب إنشاء أقسام متخصصة إضافية في مباني الكليات. وفي مقتطفات من مقابلة أجراها المركز مع رامي الهنداوي، قال:

> "تميزت مكتبات جامعة الأزهر عن غيرها من مكتبات الجامعات الأخرى في قطاع غزة (...) فلم تكن مقتصرة على نظام أكاديمي محدد، وإنما كانت تقدم مجموعة متنوعة من المراجع في العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية والطب والهندسة، بالإضافة إلى تركيزها نسبيًا على النصوص الكلاسيكية ومصادر التراث، ولا سيما المنشورات القديمة التي يعود تاريخها إلى النصف الثاني من القرن العشرين، فضلًا عن بعض الموسوعات العلمية المطبوعة التي يصعب تعويضها. كما احتوت على أرشيف من الأطروحات الجامعية التي تمثل سجلًا للبحوث المهمة التي أجرتها الجامعة. وقبل نشوب الحرب، لم تكن مكتبات الجامعة مجرد مساحات لاستعارة الكتب وقراءتها، بل أدت أيضًا دورًا ثقافيًا، حيث كانت تُنظَّم فيها أنشطة لامنهجية، مثل معارض الكتب وورش العمل التي تُعرض فيها البحوث العلمية. وساهم ذلك في تنمية مهارات التفكير النقدي والثقافي لدى الطلاب، وتعزيز علاقتهم بالمكتبة بوصفها مساحة حيوية ونشطة في حرم الجامعة. وعندما تصاعدت وتيرة العدوان على قطاع غزة، تضررت مرافق الجامعات بشدة، بما فيها المكتبات. وتشير المتابعة الميدانية والتقارير إلى أن بعض مباني الجامعات دُمرت بالكامل، ولا سيما المكتبات في حرم الجامعة الجديد في المغراقة، بما في ذلك مكتبات كليات الزراعة والقانون والتربية والآداب، بينما لحقت أضرار جسيمة بالمكتبة الرئيسية في حرم الكتيبة جراء الاستهداف المباشر وموجات الانفجارات العنيفة.

> تراوحت أنماط الدمار بين الانهيار الكامل للمباني واحتراق محتوياتها، وصولًا إلى إلحاق أضرار بالأثاث والمعدات. وأسفر ذلك عن دمار واسع في مجموعات المكتبات، بما في ذلك عشرات الآلاف من الكتب والمواد المرجعية والمطبوعات الدورية، وفقدان المعدات الحاسوبية، بما يزيد على 50 جهاز حاسوب وملحقاتها، وثلاث طابعات، وثلاث آلات تصوير، وماسح ضوئي، وغيرها. كما دُمّرت أنظمة الأرشفة الإلكترونية وقواعد البيانات الرقمية المستخدمة في إدارة عمليات المكتبات. بالإضافة إلى ذلك، فُقدت ودُمّرت جميع قطع الأثاث، بما في ذلك 300 رف للكتب، و500 كرسي، و120 طاولة فردية ومزدوجة ومتعددة الأشخاص، وغيرها من الأثاث والمعدات. وأدى تدمير البنية التحتية التقنية إلى فقدان كمية كبيرة من البيانات الوصفية، وسجلات الإعارة، والفهارس، وهو ما شكّل خسارة كبيرة للمعرفة والقدرات التنظيمية(...). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدمار طال البنية التحتية التقنية، بما في ذلك الشبكات الداخلية والخوادم ونظام برمجيات المكتبة، مما أعاق أي محاولة سريعة لاستئناف الخدمات."[87]

86- انظر: Scholasticide in Palestine: Documenting Colonial Violence and Educational Resistance (timeline)، https://voices.uchicago.edu/scholasticide/timeline/

87- رامي الهنداوي، مدير دائرة المتابعة والتدقيق، مكتب رئاسة جامعة الأزهر، مقابلة مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 21 ديسمبر2025.

وفيما يتعلق بتأثير هذا الدمار والخراب على حياة وتعليم الطواقم والطلاب، تابع قائلًا:

> "انعكس هذا التدمير على العملية الأكاديمية في الجامعة منذ بداية الحرب، فتوقفت خدمات المكتبة، ولم يتمكن الباحثون والطلاب من الوصول إلى مصادر المعرفة المهمة، مما ساهم في تكريس حالة الحرمان الأكاديمي، لا سيما في ظل انقطاع الكهرباء وشبكة الإنترنت وصعوبة الوصول إلى البدائل الرقمية.

> وعلى صعيد الكوادر البشرية، عانت المكتبات من خسائر مؤلمة، تمثلت في مقتل أحد العاملين وإصابة آخرين، إلى جانب حالات النزوح المستمرة التي طالت جميع العاملين. وخلّف ذلك آثارًا نفسية عميقة على العاملين الذين نجوا، بعد أن فقدوا أماكن عملهم التي أمضوا فيها سنوات طويلة، والتي ارتبطوا بها عاطفيًا، ودُمّرت أمام أعينهم. وكان لتدمير هذه المكتبات أثر بالغ، إذ مثّل استهدافها ضربة قوية للذاكرة الجمعية والهوية الفكرية، وأثار مشاعر عامة بالخسارة والحرمان من الحق في المعرفة."

كما تحدث رؤساء جامعات أخرى في قطاع غزة عن الخسائر التي لحقت بجامعاتهم. وفي مقابلة مع طاقم المركز، وصف الدكتور جبر الداعور، رئيس جامعة فلسطين، أثر ذلك على جامعته وطلابها:

> "(...) عندما وصلنا إلى الجامعة خلال فترة الهدنة، نزح جميع الطلاب وفقدوا منازلهم وأفرادًا من عائلاتهم، وكان لذلك أثر سلبي كبير على تحصيلهم الأكاديمي.[88]"

وأكد زكريا خالد ساق الله، المساعد الأكاديمي في جامعة القدس المفتوحة، للمركز في يوليو 2025، أن جميع حُرُم الجامعة في قطاع غزة قد دُمّرت أو خرجت عن الخدمة. واحترقت المرافق الأكاديمية، وأبيدت المواد والمقتنيات بالكامل، وتوقفت أنشطة الجامعة بصورة نهائية، مما أدى إلى نزوح 280 من أفراد الكادر والهيئة التعليمية، وحرمان أكثر من 70,000 طالب من مواصلة تعليمهم. وتابع زكريا قائلًا:

> "أما بالنسبة لمقر جامعة القدس المفتوحة في فرع شمال غزة في بيت لاهيا، فقد دُمّر بالكامل، بنسبة 100%، وكذلك الحال بالنسبة إلى فرع مدينة غزة في حي النصر، غرب مدينة غزة، الذي اقتحمته قوات الاحتلال ودمرته وأحرقته. وقد استُهدف الفرع بالمدفعية، ودُمّر جداره الخارجي، واقتحمت قوات الاحتلال طوابقه السفلية ودمرت أساسات مبنى الجامعة. وقد صوّرت وسائل الإعلام العبرية هذا الدمار، وقدّمته على أنه تدمير وإحراق للجامعات في قطاع غزة. إن استهداف الجامعات كان واضحًا وعلنيًا. فقد دُمّر بالكامل فرع الجامعة في المحافظة الجنوبية بمدينة خان يونس، وكذلك الفرع في المحافظة الوسطى في مخيم البريج (...). وكان هذا الدمار واضحًا ومنهجيًا في إطار مساعي الاحتلال لإنهاء الحياة في قطاع غزة.[89]"

88- الدكتور جبر الداعور، رئيس جامعة فلسطين، مقابلة مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 15 ديسمبر2025.

89- زكريا خالد ساق الله، المساعد الأكاديمي في جامعة القدس المفتوحة، غزة، مقابلة مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 8 يوليو 2025.

وكما خلصت لجنة التحقيق، يعدم وجود أدلة تثبت صحة الادعاءات الإسرائيلية بشأن الاستخدام العسكري للمرافق التعليمية بما من شأنه أن يبرر حجم الهجمات على المرافق التعليمية واتساقها في مختلف أنحاء قطاع غزة.[90] وفي يونيو 2025، أفادت اللجنة بما يلي:

> "في الفترة الممتدة من 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 25 فبراير/شباط 2025، تعرّض 403 مبانٍ مدرسية من أصل 564 مبنى في قطاع غزة لضربات مباشرة وأصيبت بأضرار. ومن بين المدارس التي تعرضت للضرب، دُمّرت 85 مدرسة بالكامل، وفقدت 73 مدرسة ما لا يقل عن نصف مبانيها. ونظرًا إلى أن 61 في المائة من المدارس في غزة كانت تعمل بنظام الفترتين أو الثلاث فترات، فقد أدى تدمير كل مبنى مدرسي إلى تأثر مئات الطلاب، وأحيانًا آلافهم. وكانت مباني المدارس الـ403 التي تعرضت لضربات مباشرة تخدم نحو 435,290 طالبًا و16,275 معلمًا. وفي الفترة الممتدة من 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 25 فبراير/شباط 2025، تعرّض 62 في المائة من مباني المدارس المستخدمة كمراكز إيواء لضربات مباشرة، مما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا. ومن بين إجمالي الهجمات على المرافق التعليمية في غزة التي سجلتها الأمم المتحدة في عام 2024، وقع العدد الأكبر، وهو 78 حادثة، في أكتوبر/تشرين الأول. وكانت محافظة شمال غزة الأكثر تضررًا، إذ صُنّفت 100 في المائة من مباني مدارسها من جانب مجموعة التعليم على أنها تعرضت لضربات مباشرة أو لأضرار، تلتها محافظة غزة، حيث صُنّف 92.8 في المائة من إجمالي مباني مدارسها على هذا النحو حتى مارس/آذار 2025."[91]

ولاحظت اللجنة التالي:

> "ما برحت الهجمات الإسرائيلية على غزة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 تدمّر النظام التعليمي بشكل فعلي، مع ما ترتب على ذلك من تداعيات سلبية بالغة طويلة الأجل على الأطفال والشباب في غزة وعلى هوية الشعب الفلسطيني كجماعة. وألحقت الهجمات الإسرائيلية أضرارًا بأكثر من 70 في المائة من المباني المدرسية في غزة وخلقت ظروفًا أصبح فيها تعليم الأطفال مستحيلًا، ولم يتلقَّ أكثر من 658,000 طفل في غزة أي تعليم منذ 18 شهرًا."[92]

90- تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/59/26، 16 يونيو/حزيران 2025، الفقرة 88.

91- نفس المصدر فقرة 7.

92- نفس المصدر فقرة 76.

وظهر قصد إسرائيل في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بوضوح في سياق الإبادة التعليمية، وذلك للأسباب التالية:

(1) طبيعة الهدف من التدمير: التدمير المنهجي للمواقع التعليمية والثقافية المهمة لهوية السكان ومستقبلهم، رغم تحذيرات المنظمات الدولية والعلم بالآثار المتوقعة لهذا الدمار.

(2) الطبيعة المتكررة والممتدة للتدمير على مدى أكثر من عامين منذ أكتوبر 2023.

(3) النطاق الواسع للهجمات ومجملها على المرافق التعليمية والثقافية، وكذلك على الأساتذة والطلاب. فحتى يناير/كانون الثاني 2025، كان نحو 80 في المائة من المؤسسات التعليمية قد دُمّر، وبحلول أكتوبر 2025، ارتفعت هذه النسبة إلى 97 في المائة.[93]

(4) المنهجية والنمط المتناسق للجوم على التعليم.

(5) اقتران ذلك بتصريحات الجنود الإسرائيليين والقادة العسكريين والسياسيين التي تشير إلى نية تدمير الفلسطينيين بصورة عامة،[94] بما في ذلك تدمير المرافق التعليمية، وبالتالي منع استمرار وجود الشعب الفلسطيني وحرمانه من علاقته بوطنه.[95] بالتأكيد، تدل تصريحات الجنود والمسؤولين العسكريين الإسرائيليين أن نمط تدمير المرافق التعليمية كان منهجيًا ومخططًا له ومنظمًا مسبقًا. ففي ديسمبر 2023، ذكر دافيد زولدان، رئيس الرقباء الأول في القوات الإسرائيلية والضابط العملياتي للسرية «أ» في الكتيبة 749 الإسرائيلية، في منشور على حسابه على فيسبوك، أنه «بعد بضعة أيام، قمنا بتجميع (الألغام) وتفخيخ أحد رموز غزة المستقبلية، وهي جامعة الأزهر في الجزء الشمالي من القطاع، ثم فجرناها."[96] وصورت جندية أخرى، مايا رادوشكوفيتش، التدمير المتعمد لجامعة الأزهر واضعة تعليق، "وداعًا للتعليم العالي في قطاع غزة." وأرفقت رمز يدين على شكل قلب."[97] وفي منتصف مايو 2024، صوّر جندي إسرائيلي آخر نفسه وهو يمشي بين أنقاض الجامعة، وقال أمام الكاميرا: «نحن في جامعة في غزة. إذا أردت التسجيل وأردت أن تتعلم، فأنت قريب جدًا من الأنقاض. (...) "ثم وجّه كلامه إلى جندي آخر قائلًا: «هل تريد الالتحاق بالجامعة؟ نحن نبدأ فصلًا جديدًا. سيبدأ... أبدًا.[98]"

93- اليونسكو، التعليم تحت الهجوم: تقرير عن الوضع في غزة (2025).

94- جنوب أفريقيا، «ملف عام بالأدلة المتاحة علنًا بشأن أفعال دولة إسرائيل في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة حتى 4 فبراير 2025»، أُحيل إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 27–28 فبراير 2025، وثيقة مجلس الأمن S/2025/130.

95- اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/59/26 (6 مايو 2025)، الفقرتان 96 و97

96- مقتبس في يونس تيرواي وسامي فانديرليب، «مهمتنا هي تسوية غزة بالأرض. لا أحد سيوقفنا»، موقع Drop Site، 22 أكتوبر 2024، https://www.dropsitenews.com/p/israel-749-battalion-demolition-gaza.

97- المرجع نفسه.

98-الإبادة التعليمية في فلسطين: https://voices.uchicago.edu/scholasticide/timeline/ https://x.com/ytirawi/status/1789942261209325757?s=46&fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR3jIRdjkSsbE9GVIGA9V5aEyAkGwqGc-FMhED5EGzZOcazauInfvQL8kZw_aem_ZmFrZWRlbWI5MTZieXRlcw

ب. دمار البنية التحتية وإعاقة إعادة الإعمار

إن توافر قصد التدمير، بوصفه الاستنتاج المنطقي الوحيد الذي يمكن استخلاصه من سلوك الاحتلال، تدعمه أنماط أخرى من الإبادة التعليمية، من بينها الإعاقة المتعمدة للجهود الرامية إلى إنشاء هياكل بديلة لإتاحة التعليم، استجابةً لتقويض و/أو تدمير الهياكل التعليمية القائمة. وقد تجلّت هذه الإعاقة بوضوح قبل أكتوبر2023 من خلال الحصار الإسرائيلي، الذي زاد من تعرّض السكان الفلسطينيين في قطاع غزة لخطر الإبادة الجماعية.

ب.1. الحصار على قطاع غزة

عزل الحصار الإسرائيلي قبل 7 أكتوبر، قطاع غزة فعليًا عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة منذ فرضه في يونيو 2007، [99] في حين فُرضت قيود على حركة البضائع والأشخاص منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.[100] وكان الحصار قاتلًا بشكل خاص للأطفال،[101] باعتباره شكلًا من أشكال العقاب الجماعي وعنصرًا مكونًا كوّنًا لجريمتي الفصل العنصري والاضطهاد بوصفهما جريمتين ضد الإنسانية.[102] وفي عام 2016، قدمت منظمات حقوقية فلسطينية، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ملفًا مفصلًا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، مطالبةً إياها بالتحقيق في الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، باعتباره يشكل جريمة ضد الإنسانية تتمثل في الاضطهاد. [103]

ووفقًا لتقرير الأونكتاد، شهدت البنية التحتية التعليمية تدهورًا كبيرًا قبل العدوان الإسرائيلي عام 2014 بفعل الندرة المصطنعة التي يخلقها الحصار المفروض على مواد البناء وحذرت من الانعكاسات المترتبة على الكثافة السكانية العالية والازدحام الذي يجعل من الحياة في غزة لا تطاق بحلول عام 2020. [104] وجعل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 الأمور أسوء بكثير. ووفقًا لتقرير الأونكتاد الصادر في سبتمبر 2025، فقد استمرت عملية تقويض تنمية الاقتصاد الفلسطيني لعقود، وتحولت من عملية تقويض إلى خراب تام نتيجة الهجمات والسياسات الإسرائيلية في أعقاب 7 أكتوبر 2023.

99- اليونيسف، «قطاع غزة | الأثر الإنساني لـ 15 عامًا من الحصار – يونيو 2022»، تاريخ الاطلاع: 23 يناير/كانون الثاني 2026.
https://www.unicef.org/mena/documents/gaza-strip-humanitarian-impact-15-years-blockade-june-2022

100-الأونكتاد، «تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة»، وثيقة الأمم المتحدة TD/B/72/3، 30 سبتمبر 2025، الفقرة 52.
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://unctad.org/system/files/official-document/tdb72_d3_ar.pdf

101-هيومن رايتس ووتش، "إسرائيل: حصار غزة غير القانوني يقتل الأطفال"، 18 أكتوبر2023.
https://www.hrw.org/ar/news/2023/10/18/israel-unlawful-gaza-blockade-deadly-children ,https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/28/378469

102-منظمة العفو الدولية، «نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظامٌ قاسٍ يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية (2022).
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/5141/2022/ar/، هيومن رايتس ووتش — تقرير 2021
"تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد"، 27 إبريل 2021؛
اهيومن رايتس ووتش — "غزة: سجن إسرائيل المفتوح في عامه الخامس عشر (2022)"؛ https://www.hrw.org/news/2022/06/14/gaza-israels-open-air-prison-15

103- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، والضمير، "منظمات حقوق إنسان فلسطينية تدعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الاضطهاد المترتب على الحصار المستمر على قطاع غزة،" 22 نوفمبر2016.
https://pchrgaza.org/ar/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B9/

104- الأونكتاد، «تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة»، وثيقة الأمم المتحدة TD/B/62/3، 6 يوليو/تموز 2015، الفقرة 43.
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://unctad.org/system/files/official-document/tdb62d3_ar.pdf

بالفعل، منذ 7 أكتوبر 2023، استهدفت إسرائيل بشكل منهجي البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك الوقود والكهرباء اللازمين لتشغيل أنظمة المياه والصرف الصحي، والضروريين أيضًا لعمل المرافق التعليمية والصحية. وفي يونيو 2025، أفاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بأن انقطاع الكهرباء المستمر، الذي كان قد مضى عليه آنذاك أكثر من 20 شهرًا، إلى جانب استمرار الحظر المفروض على دخول الوقود اللازم لتشغيل قطاعي الطاقة والكهرباء، يعكسان سياسة إسرائيلية متعمدة تهدف إلى تفكيك أسس الحياة الجماعية، وفرض أقصى مستويات الخضوع والدمار، وتجريد الفلسطينيين من ما تبقى من مقومات بقائهم.[105] وفي 24 سبتمبر 2025، أفادت شركة توزيع كهرباء غزة (GEDCO) بخروج جميع مصادر الكهرباء التي تغذي قطاع غزة عن الخدمة بشكل كامل، وقالت إن "2.3 مليون شخص كانوا من دون كهرباء لمدة تقارب 700 يوم."[106]

ب.2. الأثر على الوصول إلى التعليم

في هذا السياق، تشكل السياسات الإسرائيلية المستمرة التي تعيق دخول مواد إعادة الإعمار، بما فيها المواد اللازمة للبنية التحتية التعليمية، رغم ما كان متوقعًا من استمرار تدمير الحياة المدنية، دليلًا إضافيًا على توافر قصد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وتشمل الظروف التي فرضتها إسرائيل على الطلاب والمعلمين وعائلاتهم: البيئة غير النظيفة وغير الصحية، وعدم إمكانية الوصول إلى المواد التعليمية، وصعوبة الوصول إلى التعليم الإلكتروني، وغياب العلاج اللازم للطلاب والمعلمين المصابين. ولنبدأ بالقيود الإسرائيلية المفروضة على دخول الآليات الثقيلة، والتي تترك قطاع غزة أمام نحو 61 مليون طن من الركام، فضلًا عن بقايا المتفجرات ومخلفات الحرب القابلة للانفجار (ERW) المدفونة تحت الأنقاض. وفي ظل القيود المفروضة على دخول الآليات الثقيلة ومعدات إزالة الألغام، تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه، "في ظل توافر الظروف المناسبة"، قد تستغرق إمكانية إزالة معظم الركام سبع سنوات.[107]

وتفاقم ذلك مع استهداف البنية التحتية للمياه والصرف الصحي منذ 7 أكتوبر 2023،حيث تضرر 89 في المائة منه.[108] وتشير القيود الإضافية المفروضة على المعدات اللازمة إلى توافر نية حرمان الناجين من المياه. ووفقًا لأطباء بلا حدود، في أغسطس 2025، وواحد من بين عشرة طلبات دخول معدات تحلية المياه تم الموافقة عليها من قبل الجانب الإسرائيلي.[109]

105- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "غزة على شفا انهيار شامل: الاحتلال الإسرائيلي يواصل تدمير منظومة الكهرباء وحرمان الفلسطينيين من مصادر الطاقة،"26 يونيو 2025،
https://pchrgaza.org/ar/%d8%ba%d8%b2%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%b4%d9%8l%d8%a7-%d8%a7%d9%86%d9%87%d9%8a%d8%a7%d8%bl-%d8%b4%d8%a7%d9%85%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d9%84%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d8%bl/
تاريخ الاطلاع: 4 فبراير 2026.

106- صفحة كهرباء غزة على موقع فيسبوك، "خسائر قطاع توزيع الكهرباء في غزة منذ 7 أكتوبر2023" (منشور في 24 سبتمبر 2025)، تاريخ الاطلاع: https://www.facebook.com/photo/?fbid=1197519642409653&set=pcb.1197519665742984
4 فبراير 2026.

107- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «إزالة معظم الركام في قطاع غزة ممكنة خلال سبع سنوات في ظل الظروف المناسبة»، 20 نوفمبر 2025.
https://www.undp.org/stories/clearing-most-rubble-gaza-strip-possible-seven-years-under-right-conditions

108- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "توظيف العطش كسلاح: خبراء أمميون يدينون تعمّد إسرائيل تعطيش وتجويع الشعب الفلسطيني"، 29 يوليو 2025.
https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/07/thirst-weapon-un-experts-condemn-israels-deliberate-dehydration-and

109- أطباء بلا حدود، "إسرائيل تحرم الفلسطينيين من المياه عمدًا،" 21 أغسطس 2025. https://msf.org.uk/article/gaza-israel-deliberately-denying-palestinians-water

لا تستطيع المدارس والجامعات أداء أدوارها التعليمية والتربوية في ظل غياب مرافق كافية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH). ففي مارس 2025، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بأن "ما لا يقل عن 85 مدرسة/مركزًا (مخصصًا) لاستضافة الامتحانات (...) تفتقر إلى الأثاث الأساسي، وأن العديد من المدارس/المراكز التي تتوافر فيها مرافق للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تعاني من ظروف صعبة وتتطلب إصلاحات عاجلة."[110] وأضاف التقرير أن النقص المستمر في مواد البناء يحول دون إجراء الإصلاحات الأساسية البسيطة في المدارس التي تضررت خلال الأعمال القتالية، بما في ذلك إصلاح مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية واستبدال الأثاث والمواد التعليمية المدمرة .[111]

يؤثر غياب مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل مباشر على الأسر والطلاب وقدرتهم على الوصول إلى التعلم والتعليم. فعلى سبيل المثال، واجهت ف. ه. وزوجها وأطفالها الثلاثة صعوبات بسبب الظروف غير الصحية التي يعيشون فيها. وقالت: "عانينا كثيرًا في الحصول على مياه شرب نظيفة، بل وحتى على المياه بشكل عام. وانتشرت الأمراض بين أطفالي بسبب الظروف غير الصحية في مخيم النزوح."[112] وأفادت أم أخرى:

> "لدي سبعة أطفال، أصغرهم في الرابعة من عمره وأكبرهم في الخامسة عشرة. نزحنا منذ سنتين من حي الشجاعية. فررنا في البداية سيرًا على الأقدام إلى حي الزيتون تحت القصف وإطلاق النار، ثم ذهبنا إلى ميناء غزة، حيث بقينا ثلاثة أشهر في مخيم على شاطئ البحر. وبعد ذلك، اضطررنا إلى التوجه جنوبًا. قطعنا مسافات طويلة سيرًا على الأقدام، ثم أكملنا رحلتنا بالسيارة. استغرقت الرحلة يومًا كاملًا للوصول. وتنقلنا بين رفح ودير البلح في ظل ظروف قاسية للغاية. نعاني يوميًا من تراكم النفايات والقمامة، ما يؤثر على حياتنا ويعرّض أطفالنا للأمراض. ويعاني أطفالي من سوء النظافة بسبب نقص مواد ومستلزمات النظافة في الأسواق وشح المياه التي نحصل عليها بصعوبة. وبالتالي، لا نستطيع توفير مستوى كافٍ من النظافة لأطفالنا، وهذا يؤثر على جميع جوانب حياتهم، بما في ذلك حقهم في اللعب والتعلم، إذ لا يستطيعون الذهاب إلى الخيمة التعليمية خوفًا من تعرضهم للانتقاد والسخرية من أقرانهم. يقول ابني إن أحد الأطفال أخبره بأن رائحته كريهة وأن ملابسه متسخة. فليس لدينا سوى المياه، ولا نستطيع تحمل تكلفة شراء مستلزمات النظافة في ظل الأسعار الخيالية في الأسواق. عندما نزحنا، أخذت معي دفاتر وكتب أطفالي، وكلي أمل أن تتاح لهم فرصة مواصلة تعليمهم، لكن الظروف كانت أقوى من أحلامنا. يعيش الأطفال حالة من العار واليأس لعدم تمكنهم من الحفاظ على نظافتهم الشخصية، ويؤثر ذلك بدوره على حالتهم النفسية ودوافعهم إلى التعليم."[113]

وأفاد أ. أ. (17 عامًا) بالأثر المركب لانقطاع الكهرباء والصعوبات في الحصول على مياه الشرب، قائلًا: "خلال الحرب، عانينا من القصف وأزمة الكهرباء. ومن خلال تجربتي، كنت أشعر بالرعب من القصف، وبدأت أعاني من أزمة المياه ومن صعوبة الحصول عليها."[114]

110- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، «تحديث الاستجابة الإنسانية في غزة | 16 فبراير– 1 مارس 2025»، 4 مارس 2025. https://www.ochaopt.org/content/gaza-humanitarian-response-update-16-february-1-march-2025

111- المصدر نفسه.

112- مقابلة أجراها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في 12 نوفمبر2025 في مخيم الزوايدة للاجئين.

113- إفادة أخذها فريق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في 16 يوليو 2025 في دير البلح.

114- إفادة تلقاها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في 15 مايو 2026 في منطقة المزرعة بدير البلح.

تؤثر مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس بشكل مباشر على تعلم الطلاب وسلامتهم.[115] وفي عام 2025، أفادت منظمة إنقاذ الطفولة، في أعقاب هطول أمطار غزيرة في قطاع غزة، بأن الناس كانوا يجدون أنفسهم وهم يمشون في مياه الصرف الصحي، كان الناس يستيقظون ليجدوا أنفسهم مغطين بمياه الصرف الصحي. وقدّرت أن نحو 700,000 طفلٍ كانوا معرضين لمثل هذه المخاطر.[116] وفي ظل هذه الظروف، تتفاقم مخاطر انتقال الأمراض، فضلًا عن مخاطر التعرض للأذى النفسي والجسدي، مما يترك آثارًا سلبية كبيرة على قدرة الأطفال على التعلم.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر دمار البنية التحتية والحصار المفروض على دخول المستلزمات الأساسية تأثيرًا كبيرًا على قدرة الطلاب على الوصول إلى التعليم. فمن جهة، تحظر السياسة الإسرائيلية إدخال المستلزمات التعليمية الأساسية إلى قطاع غزة، بحجة أنها لا تُصنَّف "إمدادات إنسانية".[117] وأدى الحصار الشامل المفروض بعد إعلان وقف إطلاق النار في عام 2025 إلى ارتفاع أسعار المواد التعليمية بشكل كبير، مما دفع الأسر فعليًا إلى المفاضلة بين توفير الغذاء والتعليم.[118]

ومن جهة أخرى، تؤثر هذه الظروف على إمكانية الوصول إلى التعليم الإلكتروني. وقد وصفت ليلاس الحواجري، وهي طالبة من غزة، الصعوبات التي تواجهها في الوصول إلى التعليم الإلكتروني، قائلةً:

> "عانيت من إصابة خطيرة في الرأس وتلقيت العلاج في مستشفى شهداء الأقصى. تسببت الإصابة بإعاقة كاملة لي لمدة شهرين، وبعد ذلك أثرت عليّ بشكل كبير ومنعتني من إكمال تعليمي. (...) حاليًا، لا توجد مدارس أستطيع الالتحاق بها للتعلم إلكترونيًا. (...) لكنني أواجه دائمًا صعوبات بسبب عدم قدرتي على الوصول إلى شبكة الإنترنت. (...) أتمنى أن أدرس وأن أتفاعل مع أصدقائي كما كنا نفعل من قبل."[119]

في بعض الحالات، يضطر الطلاب حتى إلى المخاطرة بحياتهم للوصول إلى شبكة الإنترنت ومحاولة مواصلة دراستهم. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على طالب الثانوية العامة س. أ.، الذي قُتل أثناء محاولته الوصول إلى الإنترنت في مقهى في خان يونس. وأفاد شقيقه الأكبر محمد الجملة:

> "نزحت عائلتنا منذ بداية العدوان إلى مواصي خان يونس، التي كنا نعتقد أنها آمنة. وفي 13 نوفمبر2024، ذهب شقيقي سراج، وكان طالب في الثانوية العامة ويبلغ من العمر 18 عامًا، إلى مقهى في منطقتنا للتمكن من الوصول إلى الإنترنت وتنزيل المواد التعليمية على هاتفه، والتي كان يحتاجها لدراسته، ثم طباعتها. وبينما كان في المقهى، قصفت طائرات حربية إسرائيلية المكان، ما أدى إلى مقتله على الفور. كان شقيقي سراج حريصًا على إكمال دراسته، وكان من المتفوقين في المدرسة. وكان يجيد اللغة الإنجليزية بطلاقة، ويحلم بالتخرج من المدرسة الثانوية والالتحاق بكلية الطب، لكن طائرات الحرب الإسرائيلية قصفت أحلامه وأنهت حياته."[120]

115- موهان كومار شارما وآخرون، «هل تؤثر مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس على الحالة الصحية للطلاب، وحضورهم، وتحصيلهم التعليمي؟ دراسة نوعية في نيبال»، 2024، Health Science Reports.
https://eprints.bournemouth.ac.uk/40233/1/Health%20Science%20Reports%20-%202024%20-%20Sharma%20-et%20al.pdf

116- مؤسسة إنقاذ الطفل: "غزة: أطفال ينامون بملابس مبللة بمياه الصرف الصحي بعد هطول أمطار غزيرة، مما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض"، 18 نوفمبر2025، تاريخ الاطلاع: 4 فبراير/شباط 2026. https://www.savethechildren.org.uk/news/media-centre/press-releases/2025/gaza-children-sleeping-clothes-sodden-sewage-water-after

117- كلية التربية، جامعة كامبريدج، ومركز الدراسات اللبنانية، بالشراكة مع الأونروا، "التعليم الفلسطيني لا يزال تحت للهجوم: الترميم، التعافي، الحقوق، والمسؤوليات في التعليم ومن خلاله»، يناير 2026، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2026.
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://lebanesestudies.com/wp-content/uploads/2026/01/V3_ARB_Palestinian-Education-Still-Under-Attack.pdf

118- المصدر نفسه.

119- إفادة أخذها فريق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في 7 أغسطس 2025، في خان يونس.

120- إفادة أخذها فريق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في 18 نوفمبر2024، خان يونس.

يسعى طلاب الجامعات إلى مواصلة دراستهم من خلال المبادرات التعليمية الإلكترونية ومبادرات التعليم الوجاهي المحدودة. وقد أدى تدمير المكتبات إلى دفع الطلاب إلى إنشاء أرشيفات رقمية، مما زاد من اعتمادهم على إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت.[121] كما تطوع طلاب كليات الطب، المحرومون من المحاضرات والتدريب السريري، في بعض المستشفيات والمراكز الطبية المتبقية، مخاطرين بحياتهم يوميًا.[122]

وأخيرًا، رافق التدمير المتعمد للمرافق الصحية والمستشفيات في قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال سياسة ممنهجة تهدف إلى منع المرضى والجرحى من السفر إلى الخارج لتلقي العلاج. وتتجاوز آثار هذه السياسة المرضى والجرحى لتشمل الطلاب الذين يحتاجون إلى رعاية صحية مستمرة، بمن فيهم مرضى السرطان والفشل الكلوي والأشخاص ذوو الإعاقة. كما يحتاج العديد من الطلاب الذين أصيبوا بإعاقات بسبب الحرب، بما في ذلك حالات البتر وفقدان البصر، إلى علاج متخصص وإعادة تأهيل في الخارج لتمكينهم من مواصلة تعليمهم وحياتهم بصورة تحفظ كرامتهم وتكفل لهم تعليمًا ذا مغزى.[123] وقد حالت القيود الإسرائيلية المفروضة دون حصول هؤلاء الطلاب على العلاج اللازم، ومن ثم أعاقت قدرتهم على استكمال تعليمهم وعيش حياة كريمة.

ختامًا، يُظهر نمط السلوك الإسرائيلي، المتمثل في التدمير الواسع والمتكرر للبنية التحتية للطاقة والمياه والصحة، وتأثيره غير المتناسب على الوصول إلى التعليم، فضلًا عن القيود المفروضة على المستلزمات التعليمية وجهود إعادة الإعمار وغيرها من الاحتياجات الأساسية، بصورة إضافية توافر قصد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية لدى إسرائيل.

ب.3. الأثر على الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال الأيتام

تواجه بعض الفئات في قطاع غزة حواجز إضافية تحول دون وصولها إلى التعليم. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي يعيلها أطفال، والأيتام. وأفاد الدكتور إ. ك.، من مجموعة غزة العاملة في مجال الإعاقة، قائلًا:

> "من الواضح أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون كثيرًا، بل إن أوضاعهم أصبحت أسوأ بكثير، إذ تفاقمت إعاقاتهم بعد الحرب الحالية في قطاع غزة. ووفقًا للنتائج الأولية، هناك نحو 43,000 حالة إعاقة جديدة، بحسب بيانات منظمة الصحة العالمية. وبالمقارنة مع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة قبل الحرب، يعني هذا الرقم زيادة بنسبة 65 في المائة في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة. يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة في حالة من العزلة التامة بسبب تدمير البنية التحتية التي يمكن الوصول إليها. فلا يستطيعون السير في الشوارع أو الوصول إلى مرافق التعليم والصحة، إن وُجدت.

121- داليا صالح، "ذهب كل شيء، لكن طلاب غزة ما زالوا يتعلمون"، University World News، 14 مايو 2025.
https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20250514120147332

122- المصدر نفسه.

123- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "جيل يُمحى: أطفال غزة في أتون الإبادة الجماعية"، 31 ديسمبر2024،
https://pchrgaza.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A3/

كما تقع معظم مراكز الإيواء في مناطق رملية على شاطئ البحر أو في مناطق دُمّرت فيها البنية التحتية، وبالتالي لا يستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة الوصول إلى الخدمات التعليمية أو الصحية أو التأهيلية. ويتجلى ذلك بصفة خاصة منذ أن دُمّرت المراكز التي كانت تقدم لهم هذه الخدمات، إذ لا توجد حاليًا أي مؤسسة تقدم خدمات تعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك، يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من أوضاع نفسية هشة بسبب الصدمات النفسية التي تعرضوا لها، ولا سيما أولئك الذين يعانون من إعاقات جديدة ناجمة عن عمليات البتر وإصابات الحبل الشوكي. أما المبادرات التعليمية القائمة التي تدعمها مؤسسات محلية ودولية، فلا تستطيع تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، لأنها تُقام في خيام بسيطة وغير ملائمة يتعذر عليهم الوصول إليها. كما يمنع الاحتلال توفير مختلف الأجهزة المساعدة، مثل الكراسي المتحركة، وبطاريات أجهزة المساعدة السمعية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، والنظارات الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، وغيرها من المعدات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال كافة هذه الأجهزة محظورة حتى الآن، مما أثر بشكل كبير على فرصهم في الوصول إلى التعليم. ووفقًا لتقديرات جمعية نجوم الأمل والمجموعة العاملة من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة، لا يتلقى معظم الأشخاص ذوي الإعاقة أي خدمات تعليمية ولا يستطيعون الوصول إليها. كما يعرّضهم تدمير البنية التحتية والطرق للخطر والاكتظاظ، في حين يشكل غياب الفرص وسوء التغذية والحصار والتجويع ونقص الأدوية والفيتامينات والمكملات الغذائية أعباءً إضافية تحول دون تمتعهم بهذا الحق.[I24]

في ضوء ما تقدم في هذا القسم، تشكل الإبادة التعليمية دليلًا قويًا على أن الاستنتاج المعقول الوحيد الذي يمكن استخلاصه من سلوك إسرائيل وسياساتها هو توافر قصد تدمير الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، كليًا أو جزئيًا.

I24- مقابلة شخصية في مقر مجموعة غزة العاملة في مجال الإعاقة، 16 أكتوبر2025، دير البلح.

3.الخلاصة

يُعد التعليم عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على هوية السكان واستمرارها. وتشكل الإبادة التعليمية سياسة ممنهجة تهدف إلى تدمير التعليم لشعب محاصر وواقع تحت الاحتلال. ويستند هذا التقرير إلى إفادات من قطاع غزة توضح الأوجه المختلفة لسياسة إسرائيل المتمثلة في الإبادة التعليمية، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من ارتكابها جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وكجزء من أفعال الإبادة الجماعية، قتلت إسرائيل وأصابت بجروح بالغة، جسديًا ونفسيًا، طلابًا ومعلمين في قطاع غزة، وفرضت عليهم ظروفًا من المجاعة والنزوح القسري، بما يلحق الدمار بالشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ويتضح قصد ارتكاب الإبادة الجماعية في أوجه أخرى من الإبادة التعليمية من خلال أنماط السلوك التي تدمر التعليم وتقوض القدرة على توفيره وتحول دون الوصول إليه.

إن الآثار طويلة الأمد للإبادة الجماعية المستمرة على طلاب قطاع غزة، والتي تطال الشعب الفلسطيني ككل، تُعد من أخطر التداعيات الإنسانية والإنمائية التي قد تستمر لعقود قادمة، إذ لا تقتصر على دمار البنية التحتية التعليمية، بل تتجاوز ذلك لتشمل التكوين النفسي والمعرفي والاجتماعي لجيل بأكمله. ويعيش أطفال قطاع غزة في ظروف استثنائية تتمثل في القصف المستمر، وفقدان الشعور بالأمان، وحالات النزوح المتكررة، وفقدان أفراد من عائلاتهم وأصدقائهم ومعلميهم، فضلًا عن مشاهدتهم اليومية للموت والدمار، الأمر الذي أوجد بيئة قاسية للغاية وغير ملائمة لنمو الأطفال والشباب بصورة طبيعية. ومن شأن هذه الظروف أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات الاضطرابات النفسية المزمنة بين الطلاب، بما في ذلك اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، والقلق المزمن، والاكتئاب الحاد، والعزلة الاجتماعية، واضطرابات النوم، والخوف المستمر، وضعف القدرة على التركيز والتذكر والفهم. وتؤثر هذه الاضطرابات بشكل مباشر على التحصيل الأكاديمي، إذ يصبح الطلاب غير قادرين على التفاعل بصورة طبيعية في البيئة التعليمية أو مواصلة تعليمهم بصورة منتظمة ومستقرة.

كذلك، أدى انقطاع التعليم بشكل متكرر ومطول، بسبب الدمار الذي لحق بالمدارس والجامعات ومراكز الإيواء التي تحولت إلى بدائل مؤقتة للتعليم، إلى إحداث فجوات تعليمية عميقة قد يصعب تعويضها في المستقبل. وقد حُرم آلاف الطلاب من حقهم في الوصول إلى بيئة تعليمية آمنة ومستقرة، فضلًا عن معاناتهم من انقطاع الكهرباء وشبكة الإنترنت ونقص المواد الدراسية والكوادر الأكاديمية المؤهلة. ولا تؤثر هذه الصعوبات على مستوى التعليم الحالي فحسب، بل تهدد أيضًا المستقبل الاقتصادي والمهني للطلاب. ويواجه العديد منهم خطر التسرب من التعليم أو فقدان فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي أو التدريب المهني، مما يقوض فرصهم في الحصول على وظائف مستقرة أو المشاركة بفاعلية في إعادة بناء مجتمعهم في المستقبل. وبالمثل، سيؤدي تراجع جودة التعليم بسبب الحرب على المدى الطويل إلى انخفاض مستوى المهارات والخبرات في المجتمع الفلسطيني، مما يضعف عملية التنمية الشاملة ويؤثر سلبًا على رأس المال البشري في قطاع غزة.

ومن أبرز الآثار طويلة الأمد تنامي مشاعر عدم الاستقرار وفقدان الثقة بالمستقبل بين الطلاب. ويعيش العديد منهم في حالة دائمة من القلق والخوف من فقدان حياتهم أو مأواهم أو أحد أفراد عائلاتهم في أي لحظة. وقد تؤدي مشاعر العيش المستمر تحت التهديد إلى أنماط نفسية وسلوكية مضطربة، مثل الانسحاب الاجتماعي والعدوانية وفقدان الحافز للدراسة والعمل، فضلًا عن مشاعر العجز وانعدام الأمل. ويواجه الطلاب الذين يعانون من إصابات وإعاقات دائمة، مثل البتر وإصابات الحبل الشوكي وفقدان البصر أو السمع، تحديات معقدة تتعلق بقدرتهم على الوصول إلى التعليم الشامل، والحصول على خدمات التأهيل والدعم النفسي، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، ولا سيما في ظل انهيار القطاع الصحي ومحدودية الإمكانيات المتاحة في قطاع غزة. كما قد يؤدي الغياب المطول للإشراف على هؤلاء الطلاب إلى تعميق مشاعر التهميش والإقصاء الاجتماعي لديهم، والحد من فرصهم في مواصلة تعليمهم والعيش بصورة طبيعية.

وعلى الصعيدين الثقافي والاجتماعي، أسهمت الحرب والإبادة الجماعية في إعادة تشكيل وعي الطلاب وهويتهم الجماعية في ظل بيئة يهيمن عليها العنف والفقد والحرمان. وإن نشأة الأطفال والشباب في ظل إبادة جماعية مستمرة تترك آثارًا عميقة في الطريقة التي ينظر بها الطلاب إلى العالم وفي مفاهيمهم للأمن والاستقرار والعلاقات الإنسانية، وقد تفضي إلى اضطرابات في نمو الشخصية وتقويض الثقة بالمجتمع والمؤسسات. وعلاوة على ذلك، فإن فقدان أعداد كبيرة من المعلمين والأكاديميين، وتدمير الجامعات والمكتبات والمراكز الثقافية، لا يؤثران على العملية التعليمية الحالية فحسب، بل يحرم الأجيال القادمة أيضًا من بيئة ثقافية ومعرفية قادرة على إنتاج العلم وتعزيز الإبداع والتفكير النقدي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار هذه الأوضاع في ظل غياب أي تدخل فعلي لتوفير الدعم النفسي والتعليمي والتأهيلي سيؤدي إلى تكريس أزمة طويلة الأمد تهدد مستقبل جيل بأكمله. ويتعرض الطلاب الذين يعانون من صدمات نفسية مستمرة، في ظل غياب العلاج أو الدعم النفسي، لخطر انتقال آثار هذه الصدمات إلى حياتهم الأسرية والاجتماعية في المستقبل، بما قد يفضي إلى تداعيات تمتد عبر الأجيال. وبالتالي، لا يمكن حصر ما يعانيه الطلاب في قطاع غزة في إطار أزمة تعليمية طارئة فحسب، بل يمتد ليشكل أزمة إنسانية وإنمائية عميقة تنتهك الحق في التعليم، والحق في الحياة الكريمة، والاستقرار الاجتماعي والنفسي، وتهدد مستقبل المجتمع الفلسطيني ككل على المدى البعيد.